الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : العلوم المالية و المحاسبة التخصص : تدقيق ومراقبة التسيير

دور القوائم المالية وفق الظام المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية
دراسة تطبيقية في مكتب خبير محاسب ومحافظ حسابات

مقدمة من طرف الطالبة :

كرليفة خيرة

تحت إشراف الأستاذ :

بوشيخي بوحوص

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بوضراف جيلالي	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مقررا	بوشيخي بوحوص	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مناقشا	يسعد عبد الرحمن	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2018/2017

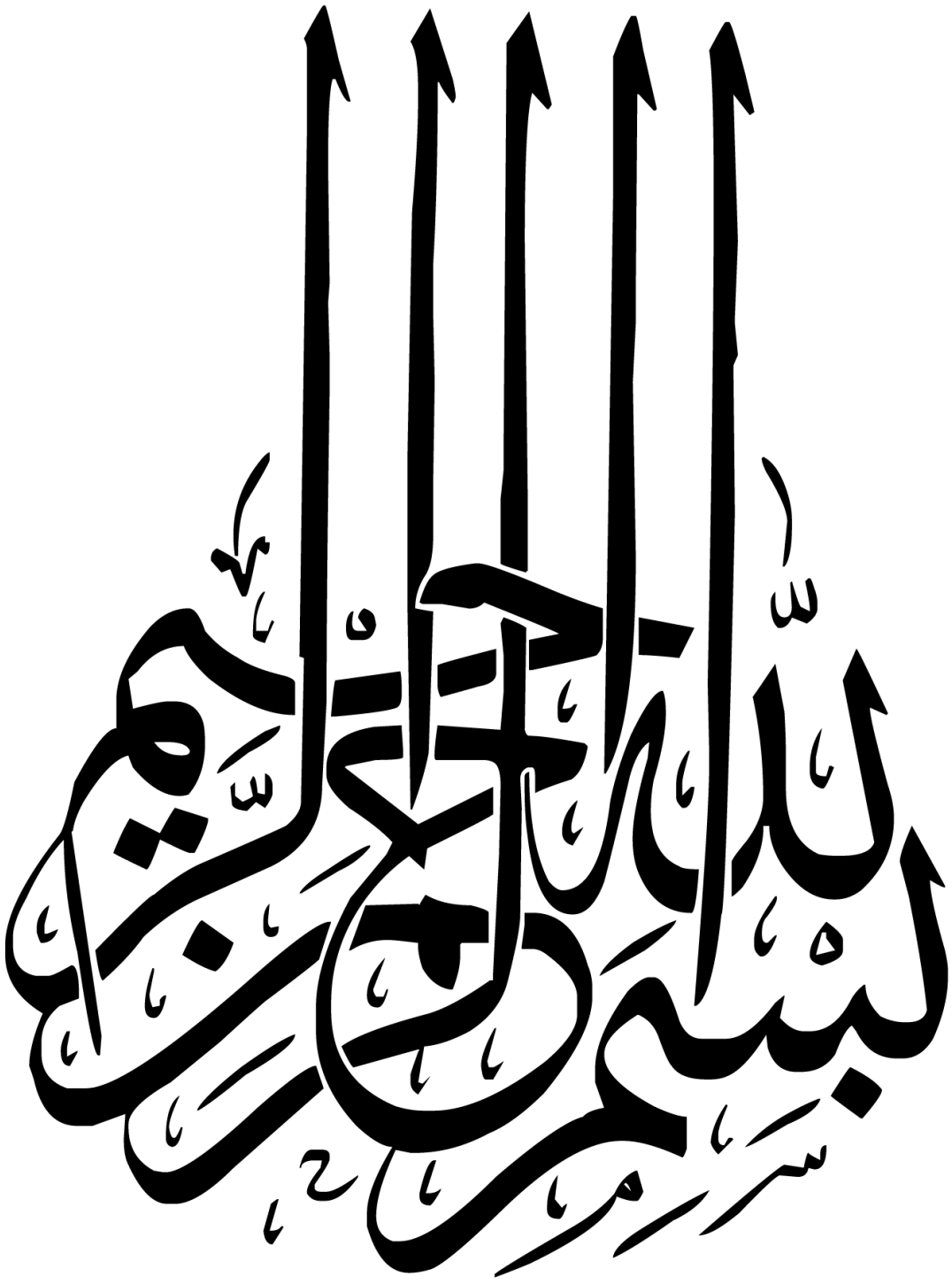
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي ثمرة هاذا العمل المتواضع إلى من حملتني وهنا ووضعتني وهنا إلى من غمرتني بحنانها إلى

التي تنتظر بفارغ الصبر هذه اللحظة إلى أغلى الناس" أمي"

إليك يا من سقيتنا من شبابك حب العمل والمثابرة لنتمتع بضلال النجاح وثمار العلاج لك

يا " أبي" حفظك الله

إلى الذين تعلمت معهم كيف أعيش وتقاسمت معهم الحلوة والمرة أخواتي

إلى الذين جمعني بهم القدر ليكونوا الإخوة والأحبة

إلى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي

إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي

" ***خيرة*** "

شكر وتقدير

نحمد الله عز وجل الذي ألهمنا الصبر والثبات ، وأمدنا بالقوة والعزم على مواصلة مشوارنا الدراسي وتوفيقه لنا على إنجاز هاذا العمل، فنحمدك اللهم ونشكرك على نعمتك وفضلك ونسألك البر والتقوى و من العمل ما ترضى، وسلام على حبيبه وخليله الأمين عليه أزكى الصلاة والسلام .

أما بعد انطلاقا من قوله تعالى " : (ومن شكر فإنما يشكر لنفسه)" النمل الاية 40

ومن قوله صلى الله عليه وسلم " : من لم يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل "

لا يسعنا في هاذا المقام إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل والعرفان والتقدير لكل من مد يد العون والمساعدة ، وفي مقدمتهم الدكتور المشرف " ***بوشيخي بوحوص*** " الذي لم يدخر جهدا لمساعدتي في إنجاز هاذا العمل وعلى المجهود الذي بدله معي من خلال متابعته للعمل بنصائحه القيمة،

وشكر خاص لكل من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة .

كما أتقدم بالشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين قبلوا وتحملوا عناء قراءتها ومناقشتها ، وعلى مجهوداتهم لتقييم المذكرة في سبيل تحصيل أكبر استفادة من الدراسة .

وأخيرا أسدي عبارات العرفان لكل من ساهم سواء من قريب أو بعيد في إتمام هاذا العمل المتواضع .

" *خيرة* "

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الملخص	I
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	26-01
تمهيد	01
المبحث الأول :تقديم النظام المحاسبي المالي	02
المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي ومجال تطبيقه	02
المطلب الثاني : الفروض والمبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي	03
المطلب الثالث : أهمية وأهداف النظام المحاسبي المالي	05
المبحث الثاني : القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	07
المطلب الأول : تعريف القوائم المالية ومستخدميها	07
المطلب الثاني :خصائص القوائم المالية	09
المطلب الثالث :أهمية القوائم المالية وأهدافها	10
المبحث الثالث :إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	12
المطلب الأول :الميزانية و حسابات النتائج	12
المطلب الثاني : جدول التدفقات النقدية	20
المطلب الثالث :جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة و الملاحق	24

خلاصة الفصل	26
الفصل الثاني :اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة	51-28
تمهيد	28
المبحث الأول :ماهية عملية اتخاذ القرار	29
المطلب الأول : مفهوم عملية اتخاذ القرار ومراحلها	29
المطلب الثاني :أهمية عملية اتخاذ القرار والعوامل المؤثرة فيها	31
المطلب الثالث : تصنيف القرارات	33
المبحث الثاني : القرارات المالية	35
المطلب الأول :مفهوم القرارات المالية وخصائصها	35
المطلب الثاني :قرار الاستثمار و قرار التمويل	36
المطلب الثالث :قرار توزيع الأرباح	40
المبحث الثالث :التحليل المالي كأسلوب لاتخاذ القرارات المالية	43
المطلب الأول :ماهية التحليل المالي	43
المطلب الثاني :دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار	45
المطلب الثالث :دور النسب المالية في اتخاذ القرار	47
خلاصة الفصل	51
الفصل الثالث :دراسة تطبيقية في مكتب خبير محاسب ومحافظ حسابات	67-53
تمهيد	53
المبحث الأول :تقديم نبذة تاريخية لمكتب خبرة المهنية	54
المطلب الأول :التعريف بالمكتب	54
المطلب الثاني :تجهيزات المكتب وما شبه	54
المطلب الثالث :نشاط المكتب	55
المبحث الثاني :دراسة تطبيقية للأحد زبائن المكتب خبرة مهنية	57
المطلب الأول :عرض القوائم المالية	57

المطلب الثاني :تحليل القوائم المالية	61
خلاصة الفصل	67
الخاتمة	69
قائمة المراجع	69

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1.1)	ميزانية السنة المالية المقفلة	14
(2.1)	ميزانية السنة المالية المقفلة	**15**
(3.1)	جدول حسابات النتائج(حسب الطبيعة)	**17**
(4.1)	جدول حسابات النتائج(حسب الوظيفة)	**19**
(5.1)	جدول تدفقات الخزينة(الطريقة المباشرة)	**22**
(6.1)	جدول تدفقات الخزينة(الطريقة غير المباشرة)	**23**
(7.1)	جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة	**24**
(1.3)	الميزانية _ الأصول	**57**
(2.3)	الميزانية _ الخصوم	**58**
(3.3)	جدول حسابات النتائج	**59**
(4.3)	ميزانية الأصول بعد حساب النسب والفروقات	**61**
(5.3)	ميزانية الخصوم بعد حساب النسب المئوية والفروقات	**62**
(6.3)	حسابات النتائج بعد حساب الفرق	**64**

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1.2)	تصنيفات مصادر التمويل	**49**

المقدمة

العامة

يشهد العالم العديد من التطورات,التي أثرت بشكل كبير على نمط وإتجاهات العلاقات في العديد من المجالات, منها الاقتصادية,الاجتماعية وغيرها, ولقد سايرت المحاسبة تلك التطورات الراهنة وأصبحت نشاطا خدميا يهتم بتوفير المعلومات للأطراف المختلفة سواء كانت الداخلية أو الخارجية المتعاملة مع الوحدة الإقتصادية.

وتعد الجزائر واحدة من تلك الدول التي انخرطت في هادا المسار باعتمادها سياسة إصلاح جدرية لنظامها المحاسبي, ترمي إلى تبني نظا محاسبي جديد يتوافق والمتطلبات التي فرضتها التغيرات المالية والمحاسبية الدولية, وتسعى إلى مواكبة متطلبات العولمة المالية والمحاسبية وكللت جهود الإصلاح بتبني نظام محاسبي جديد بتاريخ 25 نوفمبر 2007, والدي أصبح ساري المفعول ابتداءا من أول جانفي 2010.

يعتبر النظام المحاسبي المالي العمود الفقري المستمد من معايير المحاسبة الدولية, معتمدا على مجموعة من المفاهيم والمبادئ التي تستخدم كإطار يتم الرجوع إليه, ودلك باعداد قوائم مالية تقدم في شكل تقارير مالية متعددة (حسابات النتائج, الميزانية, جدول تدفقات الخزينة...الخ), تتميز بالمصداقية, الصحة, والتعبير الدقيق عن الوضعية المالية للمؤسسة سعيا لاتخاد القرارات الرشيدة. ودلك بالمحافظة على استمرارها ونموها والإبتعاد عن خطر الإفلاس.

بالإضافة إلى التعقيد الدي يصاحب عملية اتخاد القرارات في عالم تزايدت فيه المنافسة وحالة عدم التأكد, ودلك فإن القرارات الإدارية في مجا الإستثمار أو التمويل لم تعد عملية سهلة على متخد القرار القيام بها اعتمادا على الخبرة الداتية, دون دعمها بنتائج التحليل المالي و توقعاته, خاصة وأن النجاح والتقدم يجب ألا يكون وليد الحظ أو الصدفة أو نتيجة مؤثرات خارجية ليس للمؤسسة عليها أي تأثير, ولدلك لابد لها من تخطيط نشاطها للفترة المقبلة, وهادا يعني عدم اتخاد أي قرار إداري إلا بعد إجراء دراسة معمقة وتحليل رقمي للقوائم المالية الختامية, حتى يتسنى للمدير المالي اكتشاف نقاط القوة واستغلالها أحسن استغلال, وتوحيد مواطن الضعف لاتخاد القرارات المالية المناسبة.

الإشكالية الرئيسية:

من خلال ما سبق يتبادر إلى أدهاننا الإشكالية التالية:

ما مدى الإعتماد على القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في اتخاد المؤسسة لقراراتها المالية ؟

ولتعمق أكثر في هذا الموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماهية النظام المحاسبي المالي ؟
2. كيف يتم عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ؟
3. مادا يقصد بعملية اتخاذ القرار ؟
4. فيما تتمثل القرارات المالية وكيف يتم اتخاذها من طرف المؤسسة ؟
5. ما هو دور التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار ؟

الفرضيات:

1- النظام المحاسبي المالي يعتبر تقنية من تقنيات التي تستخدم في المؤسسة من اجل ترجمة لمختلف العمليات إلى قوائم مالية تفيد متخذ القرار، وتحقق أهداف اقتصادية.

2- تساهم القوائم الملية في المؤسسة في اتخاذ القرارات المالية من خلال تحليل مؤشراتها المالية وذلك للتنبيه المبكر بالانحرافات الحاصلة و العمل على تصحيحها وتعديلها.

3- القرارات المالية هي وسيلة لتسير وتوجيه الموارد وتحقيق أهداف المؤسسة.

4- تعد المعلومات المالية من أهم المعطيات التي من خلالها تستطيع المؤسسة معرفة وضعيتها المالية و الاعتماد عليها في ترشيد قراراتها.

مبررات اختيار الموضوع:

دوافع موضوعية تتمثل:

1. محاولة إضافة مرجع جديد حول هذا الموضوع و الرغبة في إثراء المكتبة بمثل هذه المراجع.
2. الرغبة في دراسة كل ما يتعلق بالقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ومعرفة أهم المتغيرات التي طرأت على القوائم المالية.

دوافع ذاتية تتمثل في:

الرغبة الشخصية في البحث فيذا المجال والذي يتماشى مع طبيعة تخصصنا

أهمية الدراسة:

تكسب الدراسة أهميتها من خلال إبراز دور القوائم المالية للمؤسسة في اتخاذ القرارات المالية بالإضافة إلى أهمية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية.

أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على النظام المحاسبي المالي والتعرض إلى القوائم الدالية التي يصدرها النظام المحاسبي المالي.
- محاولة إثراء الموضوع بمعلومات تفيد القارئ من خلال دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة.

الدراسات السابقة:

- ❖ شناي عبد الكريم، تكييف القوائم الملية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة ، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر،2009 حيث تهدف هذه الدراسة إلى تكييف القوائم المالية في ضل المعايير المحاسبية وكيفيات التقييم والتسجيل وفق معايير المحاسبة الدولية كم تم التطرق إلى النظام المحاسبي المالي وفي الجانب التطبيقي قام الباحث بتطبيق عملية التقييم و التسجيل للعمليات المحاسبية على مؤسسة اقتصادية جزائرية.
- ❖ عزه الأزهر، عرض ومراجعة القوائم المالية في ضل معايير المحاسبة الدولية والدراجعة الدولية، مذكرة .ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر،2009 تطرق الباحث فيهذه المذكرة حول تبيان كيفية عرض ومراجعة القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي معدة

في ظل معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، و إظهار الدور الحقيقي الذي تلعبه المحاسبة حتى تكون قوائمها المالية سهلة الفهم وواضحة ودقيقة وشاملة لجميع المعلومات التي تفيد قارئيها.

- ❖ زراقة انتصار، أثر القرار المالي على أهداف المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015. تعلق موضوع هذه الدراسة إلى كيفية التأثير على أهداف المؤسسة الاقتصادية بناءا على مخرجات النظام المالي وقراراتها المالية، مع محاولة معالجة هذا الموضوع على إحدى المؤسسات الاقتصادية للتعمق أكثر في موضوع القرار المالي والوقوف على تطبيقه ميدانيا.

حدود الدارسة:

دراسة تطبيقية في مكتب خبير محاسب ومحافظ حسابات.

المنهج والأدوات المستخدمة:

بناء على طبيعة الموضوع، وسعيا لتحقيق الأهداف المرجوة من البحث، تم اختيار المنهج الوصفي في الدراسة النظرية من خلال التطرق لمختلف المفاهيم والعناصر المتعلقة بالقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي وكذلك القرارات المالية، أما في الجانب التطبيقي فسنستخدم منهج دراسة حالة، باستخدام لمجموعة من أدوات التحليل المالي، لتحليل البيانات المتحصل عليها من خلال القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة.

الأدوات المستخدمة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على:

- الكتب المتخصصة في مجال البحث
- الأطروحات و الرسائل الجامعية
- القوانين والمراسيم
- التقارير و الملتقيات
- المجلات المحكمة

صعوبات البحث:

من بين الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث صعوبة الحصول على كافة وثائق المؤسسة لالتزامها السرية.

محتوى البحث:

تبعا للأهداف المرجوة من البحث ولمعالجة الإشكالية والتساؤلات الفرعية، تم تقسيم البحث إلى فصلين مع فصل تطبيقي، تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة تضمنت تلخيص عام، وعرض للنتائج التي توصلنا إليها، وفي الأخير قدمنا بعض التوصيات التي رأينا بأنها ضرورية بناء على النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول :الإطار المفاهيمي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، حاولنا من خلاله التطرق إلى النظام المحاسبي المالي، كما تناولنا في هذا الفصل قواعد إعداد وتقديم القوائم المالية، بالإضافة إلى تقديم القوائم المالية التي أتى بها النظام المحاسبي المالي.

الفصل الثاني : اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة، وتطرق هذا الفصل إلى مفاهيم متعلقة بعملية اتخاذ القرار والقرارات المالية، كذلك تناول التحليل المالي كأسلوب لاتخاذ القرارات المالية.

الفصل الثالث :دراسة تطبيقية في مكتب خبير محاسب ومحافظ حسابات

يحتوي هذا الفصل على دراسة الجانب التطبيقي يخص زبون لمكتب خبير محاسب ومحافظ حسابات محل الدراسة وذلك من خلا ل مطابقة المفاهيم النظرية مع الواقع العملي، حيث تم التعريف بالمؤسسة، وتحليل القوائم المالية الخاصة بزبون من مكتب خبير محاسب و محافظ حسابات باستخدام الأدوات التي تم التطرق إليها في الجانب النظري.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تمهيد :

لقد توجهت عملية الإصلاح المحاسبي والتي عكفت عليها وزارة المالية بإصدار القانون رقم 07-11 في 25 نوفمبر 2007 ، الذي تضمن النظام المحاسبي الجديد وحل محل المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975.

ولقد أحدث هذا المرجع المحاسبي المنسجم والمتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS تغييرات عديدة سواء على مستوى التعاريف والمفاهيم أو على مستوى قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي وكذا طبيعة ومحتوى القوائم المالية التي يجب إعدادها من قبل المؤسسات الخاضعة قانونا لإعداد القوائم المالية.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل تناول النظام المحاسبي المالي من خلال أبعاده النظرية والتطبيقية ، وكذلك القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي ، وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : تقديم النظام المحاسبي المالي

المبحث الثاني : القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

المبحث الثالث : إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول : تقديم النظام المحاسبي المالي

في ظل الاهتمام الدولي المتزايد بموضوع التوافق المحاسبي ، وتجاوبا مع الجهود والمحاولات الدولية التي تسعى إلى القضاء على الفروق والاختلافات في الأنظمة المحاسبية بين الدول وتعميم استخدام المعايير المحاسبية على المستوى الدولي ، قامت الجزائر في هذا الإطار بانتهاج سياسة إصلاح جذري لنظامها المحاسبي وذلك من خلال تخليها عن المخطط المحاسبي الوطني واعتماد النظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول : مفهوم النظام المحاسبي المالي ومجال تطبيقه

الفرع الأول : مفهوم النظام المحاسبي المالي

صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 ، وطبقا لهذا القانون فإن "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة ، وتصنيفها ، وتقييمها ، وتسجيلها ، وعرض قوائم تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ، ونجاعته ، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية[1]".

كما عرف المخطط المحاسبي العام الفرنسي بأن المحاسبة "هي نظام ينظم المعلومة المالية التي تسمح بتسجيل ، وتصنيف ، وحفظ المعطيات على أساس رقمي ، وتتكون بعد المعالجة المناسبة ، مجموعة معلومات موافقة لاحتياجات مختلفة المستخدمين المهتمين"

ويهدف قانون المحاسبة الجديد إلى تحديد النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب النص القانوني بالمحاسبة المالية وكذا شروط وكيفيات تطبيقه ، ويشمل على[2] :

1. إطار مرجعي يتطابق مع الإطار المرجعي ل IAS/IFRS؛
2. مجال تطبيق النظام المحاسبي الجديد؛
3. مجال وقواعد تقييم الأصول والخصوم ، الأعباء والنواتج والمعلومات الواجب إظهارها في القوائم المالية ؛
4. أشكال القوائم المالية؛
5. مدونة حسابات؛
6. النظام الواجب تطبيقه على الوحدات الصغيرة.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 هـ الموافق ل 25 نوفمبر 2007 ، المتضمن النظام المحاسبي المالي ، العدد 74 ، المادة رقم 03 ، ص3

[2] سليمان بلعور وعبدالقادر قطيب ، الملتقى الدولي حول معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحوكمات ، مداخلة متطلبات مهنة المحاسبة في ضل النظام المحاسبي المالي ، جامعة قاصدي مرباح بورقلة ، الجزائر ، يومي 24 و 25 نوفمبر ، 2014 ، ص287.

الفرع الثاني : مجال التطبيق

تطبق أحكام هذا القانون على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة المالية ، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها ويستثنى من مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.

تلزم الكيانات الأتية بمسك المحاسبة المالية :

1- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
2- التعاونيات؛
3- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدات التجارية وغير التجارية ، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية على عمليات متكررة؛
4- وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي؛
5- كل الكيانات الصغيرة التي يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة[1].

المطلب الثاني : الفروض والمبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي

الفرع الأول : الفرضيات الأساسية

يتم إعداد البيانات المالية على أساس فرضيتين :

أولا : أساس الاستحقاق

تحضر القوائم المالية اعتمادا على صفقات وأحداث تمت فعلا ، يتعبير آخر تسجل العمليات والأحداث المحاسبية عند حدوثها وليس عند الدفع أو القبض للمبالغ المقابلة ، تسجل في دفاتر المحاسبة في ذلك التاريخ وتظهر في القوائم المالية للدورات التي وقعت فيها[2].

ثانيا : الاستمرارية

يجري إعداد البيانات المالية عادة بافتراض أن المشروع مستمر. وعليه يفترض أنه ليس لدى للمشروع النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص حجم عملياته بشكل هام ، في مثل هذه الحالة فإن البيانات المالية يجب أن تعد على أساس مختلف ، ويجب أن يفصح على الأساس المستخدم[3]

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، نفس المرجع السابق ، ص3

[2] محمد بوتين المحاسبة المالية ومعايير المحاسبية الدولية ، متيجة للطباعة الأوراق الزرقاء ، الجزائر ، 2010 ، ص52

[3] هوام جمعة ، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS 2010/2009، ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2011 ، ص 31.

الفرع الثاني : المبادئ المحاسبية

تبنى النظام المحاسبي المالي الجزائري مجموعة من المبادئ المبررة للإجراءات والممارسات المحاسبية والواجب مراعاتها من طرف جميع الكيانات الملزمة بمسك المحاسبة المالية في إعداد الكشوف لضمان ملائمة ومصداقية المعلومات المحاسبية المقدمة لمستعمليها تتمثل فيما يلي[1]:

أولا : الأهمية النسبية

ويقصد بذلك أن المعلومة تكون ذات معنى ، إذا كان غيابها من القوائم المالية يؤثر في القرارات المتخذة من طرف المستخدمين.

ثانيا : الصورة الصادقة

ويقصد بذلك أنه ينبغي أن تقدم القوائم المالية صورة صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة ، وتتضمن الصورة الصادقة احترام القواعد والمبادئ المحاسبية وإعداد قوائم مالية تكون قادرة على تقديم معلومات ملائمة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

ثالثا : الحيطة والحذر

ويقصد بذلك الالتزام بدرجة من الحذر في إعداد التقديرات في ضل عدم التأكد ، بحيث لا تؤدي هذه التقديرات إلى تضخيم وإفراط في قيمة الأصول والإيرادات ، أو التقليل في قيمة الخصوم والتكاليف

رابعا : السنوية (الدورية)

يقصد بالدورة المحاسبية الفترة التي تعتمدها المؤسسة لتحديد نتائج أعمالها ومركزها المالي ، وعادة ما تكون سنة حيث تبدأ في N/01/01 وتنتهي في N/12/31 ، كما يمكن للمؤسسة أن تضع تاريخ أخر مخالف لتاريخ 12/31 لإقفال الدورة ، إذا كان نشاطها مقيد بدورة استغلال مخالفة للسنة المدنية.

خامسا : استقلالية الدوران [2]

كل دورة محاسبية مستقلة عن الأخرى من حيث الإيرادات والأعباء.

[1] مسعود صديقي وأخرون ، المحاسبة المالية طبقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري IAS/IFRS، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، عين مليلة ، الجزائر ، 2014 ، ص31

[2] عزوز علي ومتناوي محمد ، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية ، مداخلة متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المالي المحاسبي الجديد ، جامعة حمو لخضر بالوادي ، الجزائر ، يومي 17-18 جانفي 2010 ، ص2

سادسا : الوحدة النقدية

نصت المادة 12 و13 من القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي على مسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية ، أما العمليات التي تمت بالعملة الأجنبية فيجب ترجمتها إلى العملة الوطنية حسب الشروط والكيفيات المحددة في المعايير المحاسبية

سابعا : عدم المقاصة

يشير هذا المبدأ إلى أنه لا يمكن إجراء أي عملية مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم ولا بين عنصر من الأعباء وعنصر من النواتج (إلا إذا كانت هناك معايير بإجراء هذه المقاصة)[1].

ثامنا : ثبات الطرق المحاسبية

ويقصد بذلك التزام المؤسسة في الدورة الحالية بتطبيق نفس الطرق المحاسبية المطبقة في دورة سابقة ذلك لأن انسجام المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة يقضي بدوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات[2].

تاسعا : التكلفة التاريخية

يتم وفق هذا المبدأ تسجيل كل العمليات والأحداث الاقتصادية بقيمتها الفعلية عند تاريخ حدوثها (مع افتراض ثبات قيمة النقود)

المطلب الثالث : أهمية وأهداف النظام المحاسبي المالي

الفرع الأول : أهمية النظام المحاسبي المالي

تكمن أهمية النظام المحاسبي المالي فيما يلي[3] :

1. يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة؛
2. توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وكدا إعداد القوائم المالية مما يقلص من حالات التلاعبات؛
3. يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية ، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة؛
4. يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار ، وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية؛

[1] مسعود صديقي وآخرون ، مرجع سابق ، ص 34

[2] نفس المرجع ، ص34

[3] بشير بن عيشى وعمار بن عيشى ، الملتقى الدولي حول معايير المحاسبية الدولية (IPSAS-IFRS-IAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحوكمات ، مداخلة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومالت المحاسبية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، يومي 24 و 25 نوفمبر ، 2014 ، ص230-231

5. يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار ويدعم القدرة التنافسية للمؤسسة؛
6. يسهل عملية مراقبة الحسابات التي ترتكز على مبادئ محددة بوضوح؛
7. يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابة لاحتياجات المستثمرين الأجانب؛
8. يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا ، مما يدعم شفافية الحسابات ، وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة ؛
9. انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية ؛
10. تحسين تسيير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسة؛
11. يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع ، سواء داخل الوطن أو خارجه أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية ؛
12. يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة؛
13. يسمح للمؤسسات الصغيرة بتطبيق المحاسبة مالية بسيطة؛
14. يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني ، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع؛
15. تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة ، تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة وتغير الأموال الخاصة ، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة

الفرع الثاني : أهداف النظام المحاسبي المالي[1]:

1- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية ؛
2- تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية؛
3- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛
4- جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية؛
5- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة؛
6- قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي؛
7- المساعدة على نمو مرد ودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير؛
8- يسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين والمساهمين الأخرين حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها؛
9- يساعد في فهم أحسن لإتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق؛

[1] ربيع بوصبيع العايش وأخرون ، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسط في الجزائر ، مداخلة جدول سيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي جامعة حمة بالوادي ، الجزائر ، يومي 5و6 ماي ، 2013 ص 4-5

10- إعطاء معلومات صحيحة وكافية ، موثوقة بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم؛
11- يسمح بتسجيل بطريقة موثوق بها وشاملة مجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية ومصداقية؛
12- يساعد في إعداد الإحصائيات والحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالموضوعية والمصداقية؛
13- النظام المحاسبي الجديد يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح بأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط.

المبحث الثاني : القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات النظام المحاسبي المالي ، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين : القوائم المالية الأساسية ، وأخرى مكملة أو ملحقات. ولقد حدد النظام المحاسبي المالي بمجموعة متكاملة من القوائم المالية التي يتعين على كافة المؤسسات إعدادها بصفة دورية ، وهي : الميزانية ، حساب النتائج ، جدول تدفقات الخزينة ، جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة ، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن القوائم المالية السابقة.

المطلب الأول : تعريف القوائم المالية ومستخدميها

تعتبر القوائم المالية إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها متابعة مستمرة لكل التطورات المالية في الشركة ، وتعدد الجهات التي تستخدم القوائم المالية سواء في عملية اتخاذ القرارات أو القيام ببعض التنبؤات والدراسات اللازمة لاتخاذ تلك القرارات.

الفرع الأول : تعريف القوائم المالية

- أولا : القوائم المالية هي مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تسمح بتقديم صورة عادلة عن الوضعية المالية ، الأداء ، خزينة المؤسسة في نهاية الدوره[1].
- ثانيا : القوائم المالية من الوسائل الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة الوحدة ، والتي من خلالها ستتمكن تلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة وما حققته من نتائج[2]

[1] لزعر محمد سامي ، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص الإدارة المالية ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، 2012 ، ص35

[2] شناي عبدالكريم ، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبية الدولية ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص محاسبة ، جامعة الحاج لخضر بانتة ، الجزائر ، 2009 ، ص43

الفرع الثاني : مستخدمي القوائم المالية

يشمل مستخدمي القوائم المالية المستثمرين الحاليين والمحتملين والموظفين والمقترضين والموردين والدائنين التجاريين الأخرين والعملاء والحكومات ووكالاتهم والجمهورية. ويستخدم هؤلاء القوائم المالية لإشباع بعض من حاجاتهم للمعلومات والتي تشمل مايلي:

أولا : المستثمرون

يهتم مقدمي رأس المال المخاطر ومستشاريهم بالمخاطر المصاحبة لاستثماراتهم والمتأصلة فيها والعائد المتحقق منها أنهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع ، كما أن المساهمين يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم المشروع على توزيع أرباح الأسهم

ثانيا : الموظفون

يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب الأعمال. كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على دفع مكافأتهم وتعويضاتهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل.

ثالثا : المقرضون

يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق

رابعا : الموردون والدائنون التجاريون الأخرون

يهتم الموردون والدائنون الأخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق ، ويهتم الدائنون التجاريون على الأغلب بالمنشأة على مدى أقصر من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدين على استمرار المنشأة كعميل رئيسي لهم.

خامسا : العملاء

يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنشأة ، خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو اعتماد عليها.

سادسا : الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها:

تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد وبالتالي أنشطة المنشأة. كما يتطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة ، وتحديد السياسات الضريبية ، وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة.

سابعا : الجمهور

تؤثر المنشات على قرار الجمهور بطرق متنوعة ، فعلى سبيل المثال ، قد تقدم المنشآت مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحليين ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المنشأة وتنوع أنشطتها.

المطلب الثاني : خصائص القوائم المالية

الخصائص هي صفات تجعل المعلومات الظاهرة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين ، إن الخصائص الأساسية الأربعة هي : القابلية للفهم والملائمة ، والموثوقية ، والقابلية للمقارنة[1].

أولا : القابلية للفهم

إن أحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الظاهرة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين لهذا الغرض ، فإنه من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية وإن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية. وعلى كل حال ، فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.

ثانيا : الملائمة

لكي تكون المعلومات مفيدة فإنها يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرارات. وتمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية.

ثالثا : الموثوقية

لكي تكون المعلومات مفيدة فإنه يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها. وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز ، وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه. وتتضمن صفة الموثوقية الصفات الفرعية التالية[2]:

1. التمثيل الصادق : بحيث تكون المعلومات المالية ممثلة بصدق للعمليات والأحداث المالية التي حدثت في المؤسسة والتي تم التعبير عنها بالقوائم المالية

[1] طارق عبدالعال حماد ، موسوعة معايير المحاسبة شرح معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الأمريكية والعربية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية ، ج1 ، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر ، 2006 ، ص ص: 109-113

[2] رضوان حلوه حنان ، النموذج المعاصر من المبادئ إلى المعايير ، ط2 ، دار للنشر ، عمان الأردن ، 2006 ، ص67

2. الجوهر فوق الشكل : فيجب أن يتم الاهتمام بجوهرها وحقيقتها وليس الاكتفاء القانوني ، فلا يوجد فائدة من معلومات يتطابق شكلها القانوني مع نماذج العرض القانونية ولكنها في ذات الوقت غير ممثلة للواقع بعيدة عن الحقيقة.
3. الحياد : وتعني البعد عن التحيز الشخصي ، وتكون المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية معدة للاستخدام العام وليس بغرض تحقيق اهتمامات جهة معنية من المستخدمين.
4. الحيطة والحذر : تعني هذه الخاصية وجود درجة من الحذر في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة في ظل حالات عدم التأكد ، إلا أن ممارسة الحذر يجب أن يكون بقدر معقول ودون مبالغة ، بحيث لا يسمح بتكوين احتياطات سرية أو مخصصات مبالغ فيها ، حيث تؤدي المبالغة في الحذر والتحفظ إلى جعل القوائم المالية غير محايدة وبالتالي عدم تحقيق خاصية الموثوقية.
5. الاكتمال : وتعني إن المعلومات المعروضة في القوائم المالية يجب أن تكون كاملة غير منقوصة ، بعدم حذف أو إلغاء أي جزء منها كان ذلك من خلال القوائم المالية أو من خلال التقارير المالية الأخرى.

رابعا: القابلية للمقارنة

يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة القوائم المالية للمنشأة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء ، كما يجب أن يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للمنشآت المختلفة من أجل أن يقيموا مراكزهم المالية النسبية والأداء والتغيرات في المركز المالي. وعليه فإن عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت ضمن المنشأة وعبر الزمن لتلك المنشأة وعلى أساس ثابت للمنشآت المختلفة[1].

المطلب الثالث : أهمية القوائم المالية وأهدافها

الفرع الأول : أهمية القوائم المالية

يمكن إبراز أهمية القوائم المالية في ثلاث عناصر رئيسية[2]

أولا : أداة اتصال

فمهمة ودور القوائم المالية في هذا المجال هي توصيل رسالة واضحة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عنها فهي بذلك :

1. وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين ، العملاء والبنوك ...إلخ؛
2. وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة ، العمال ، المحللين والباحثين

[1] طارق عبدالعال حماد ، مرجع سابق ، ص114

[2] عجيلة حنان ، فعالية نظام المعلوماتي المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ماجيستر، تخصص أنظمة المعلوماتية ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر، 2013 ، ص37

ثانيا : وسيلة في تقييم الأداء

حيث تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة والحكم على كفائتها واستعمال الموارد الموضوعية تحت تصرفها ، فتستعمل في الحكم على :

1. المركز المالي للمؤسسة؛
2. مدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة؛
3. كيفية استخدام موارد المؤسسة؛

ثالثا : وسيلة في إتخاذ القرارات اللازمة

تساعد القوائم المالية الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في غتخاذ القرارات اللازمة حيث :

1- تستعمل في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل؛
2- تستعمل من الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة مثل : الموردين ، العملاء والبنوك في توجيه مستقبل علاقتهم معها.

الفرع الثاني : أهداف القوائم المالية

تتضمن الأهداف العامة للقوائم المالية كما وردت في القائمة رقم (4) الصادرة عن مجلس مبادئ المحاسبة APB "Accounting principles Board" المنبثق عن مجلس المحاسبين القانونيين الأمريكيين "accounnting the american institue of certified public" مايلي[1]:

أولا : تقديم معلومات موثوق فيها تتعلق بالموارد الاقتصادية والالتزامات الخاصة بالكيان لتحقيق:

1. القدرة على تقييم نقاط القوة والضعف لهذا الكيان؛
2. بيان مصادر التمويل والاستثمارات للكيان؛
3. تقييم قدرته على مواجهة الالتزامات؛
4. القردة على إجراء مقارنات زمانية وبين الكيانات والقدرة على التنبؤ للمستقبل.

ثانيا : تقديم معلومات موثوقة حول التغيرات في صافي المشروع الناتجة عن الأرباح المتحققة من الأنشطة المباشرة من أجل تحديد توزيعات الأرباح المتوقعة للمستثمرين.

ثالثا : تقديم معلومات مالية يمكن استخدامها لتقدير الأرباح المحتملة للمؤسسة.

رابعا : الإفصاح عن أية معلومات أخرى مفيدة وملائمة لحاجات مستخدمي القوائم المالية.

خامسا : كذلك تزويد المعلومات لتقدير مدى مسؤولية الإدارة عن توفير وسائل الحماية الازمة لحقوق الملاك ، وتزويد المعلومات المفيدة للمدريرين والإدارة العليا لاتخاذ القرارات التي تهم الملاك ، وكذلك المعلومات التفسيرية والتوضيحية المهمة.

[1] حواس صلاح ، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية ، أطروحة دكتورة ، جامعة الجزائر 3 ، 2008 ، ص ص: 182-183

سادسا : توفير بيانات ومعلومات عن مدى التزام المشروع بالمبادئ المحاسبية المقبولة[1].

المبحث الثالث : إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

يعتبر إعداد القوائم المالية من أهم الأهداف المحاسبة المالية وذلك لما لها من أهمية في توصيل المعلومات إلى المتعاملين الاقتصاديين ، لذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول : الميزانية وحسابات النتائج

الفرع الأول : الميزانية

تعرف الميزانية على أنها "صورة فوتوغرافية لوضعية المؤسسة تعكس عناصر الأصول وعناصر الخصوم مجتمعة ، أي أن لكل شخص طبيعي أو معنوي ذمة تتألف من عناصر موجبة وعناصر سالبة (ما له وما عليه)[2]. وينبغي أن تحتوي الميزانية على الأقل العناصر التالية :

أولا : الأصول

وهو مورد تسيطر عليه المنشأة نتيجة لأحداث سابقة ومن المتوقع أن ينجم عنه منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة ، وتشكل عناصر الأصول الموجهة لذمة نشاط الكيان بصورة دائمة أصولا غير جارية ، أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها أو طبيعتها ، فإنها تشكل أصولا جارية[3]

1) الأصول غير الجارية (غير المتداولة : هي أصول مخصصة للاستعمال بصورة مستمرة وكل ما يتم حيازته لغرض التوظيف على المدى البعيد. وتشمل الأصول غير المتداولة:[4]
   1. القيم الثابتة المعنوية ، شهر المحل ، قيم معنوية أخرى؛
   2. القيم الثابتة المادية تضم الأراضي ، المباني ، قيم ثابتة أخرى ، قيم ثابتة للتنازل؛
   3. القيم الثابتة الجارية
   4. الأصول المالية وتضم ، سندات معاد تقييمها ، سندات مساهمة ثابتة ، مساهمات وحقوق مماثلة ، قروض وأصول مالية غير متداولة ؛
   5. أصول ضريبية مؤجلة

[1] عبد الستار الكبيسي ، الشامل في مبادئ المحاسبية ، دار وائل للنشر ، ط1 ، عمان ، الأردن ، 2003 ، ص423

[2] محمد بوتين المحاسبة العامة للمؤسسة ، ط5 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 ، ص11

[3] الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية ، مرسوم تنفيذي رقم 08-156 مؤرخ في 20 جمادى الأول عام 124 هـ الموافق ل26 مايو سنة 2008 ، المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 ، المتضمن النظام المحاسبي المالي ، العدد 27 المادة 21 ص 13

[4] لخضر علاوي ، نظام المحاسبية المالية سير الحسابات وتطبيقها ، منتجة للطباعة ، الجزائر 2010 ص 172

2) الأصول الجارية (المتداولة) هي أصول تترقب المؤسسة إمكانية انجازها أو بيعا أو استهلاكها في إطار دائرة الاستغلال العادي[1]. وتشمل الأصول المتداولة [2]:

1. المخزونات والحسابات الجارية
2. الزبائن وموردون أخرون
3. مدينون أخرون
4. حسابات الخزينة الموجبة وما يعادلها

ثانيا الخصوم

تعرف الخصوم على أنها الالتزامات الاقتصادية القائمة على المنشأة أو أي عناصر دائنة مؤجلة لفترات القادمة تم إثباتها وقياسها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. وتضم الخصوم العناصر التالية[3] :

1) الأموال الخاصة
   1. رأس المال المطلوب ورأس المال غير المطلوب؛
   2. الاحتياط وفرق إعادة التقييم؛
   3. الأموال الخاصة – محول جديد؛
   4. نتيجة الدورة.
2) الخصوم الغير جارية (غير المتداولة):
   1. قروض وديون المالية ؛
   2. التزام ضريبي مؤجل؛
   3. خصوم أخرى غير متداولة؛
   4. مؤونات وإيرادات مقدمة والخصوم المائلة.
3) الخصوم الجارية (المتداولة)
   1. الموردين والحسابات الملحقة؛ ؛
   2. ضرائب ؛
   3. ديون ودائنون أخرون؛
   4. حسابات الخزينة (السالبة) وما يعادلها

[1] شعيب شنوف ، محتسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ، ج1 ، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود الجزائر 2008 ، ص77

[2] شعيب شنوف ، مرجع سابق ، ص77

[3] بدوي إلياس ، دور تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) وفق المعايير الدولية (IFRS/IAS) في معالجة أثر التضخم من القوائم المالية ، مذكرة ماجيستر في العلوم التجارية ، تخصص محاسبة وجباية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر، 2012 ، ص43

الجدول رقم (01-01) ميزانية السنة المالية المقفلة في .....

الأصول	ملاحظة	N الإجمالي	N إهتلاك رصيد	N صافي	N-1 صافي
الأصول غير الجارية					
فارق بين الاقتناء – المنتوج الإيجابي أو سلبي					
التثبيتات المعنوية					
التثبيتات العينية					
أراضي					
مباني					
التثبيتات عينة أخرى					
التثبيتات ممنوح امتيازها					
التثبيتات المالية					
السندات الموضوعية موضع المعادلة .					
المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة					
السندات الأخرى المثبتة					
القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصول غير الجارية					
أصول جارية					
المخزونات والمنتجات قيد صنع					
الزبائن					
المدينون الأخرون					
الضرائب وما شبهها					
الحسابات الدائنة الاستخدامات المماثلة					
الموجودات وما شابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 ، المؤرخة 2009/03/25 ، ص27

الخصوم	الملاحضة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس المال الصادر i			
رأس مال غير المطلوب			
العلاوات والاحتياطات (الاحتيطات المدمجة) (1)			
فارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع) (1)			
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع			
الخصوم غير الجارية			
القروض الديون المالية			
الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)			
الديون الأخرى غير الجارية			
المؤونات والمنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا			
الخصوم الجارية			
الموردون والحسابات الملحقة			
الضرائب			
الديون الأخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
المجموع العام للخصوم			

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 ، المؤرخة 2009/03/25 ، ص28

الفرع الثاني : حسابات النتائج

جدول حسابات النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح أو الخسارة[1].

أولا : العناصر المكونة لجدول حساب النتائج

يتكون حسابات النتائج من عنصرين رئيسيين هما المنتوجات والأعباء ، ولقد عرفهما النظام المحاسبي المالي كمايلي:

1) المنتوجات

تتمثل منتوجات السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل ، أو زيادة في الأصول ، أو انخفاض في الخصوم. كما تمثل المنتوجات استعاد خسارة في القيمة والاحتياط المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

2) الأعباء

تتمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول ، أو في شكل ظهور خصوم. وتشمل الأعباء مخصصات الاهتلاكات أو الاحتياطات وخسارة القيمة المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

ثانيا : مكونات جدول حسابات النتائج

وكما فرض النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا يستوجب إظهارها في حسابات النتائج وهي[2]:

1. تحليل الأعباء حسب طبيعتها ، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الأتية : الهامش الإجمالي ، القيمة المضافة ، الفائض الإجمالي عن الاستغلال؛
2. منتجات الأنشطة العادية ؛
3. المنتوجات المالية والأعباء المالية؛
4. أعباء المستخدمين ؛
5. الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛
6. المخصصات للاهتلاكات والخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية؛
7. المخصصات للاهتلاكات والخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية؛
8. نتيجة الأنشطة العادية؛
9. العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، قرار مؤرخ في 26 يوليو 2008 ، يحدد قواعد تقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها ، العدد 19 الفصل الثالث ، ص24

[2] نفس المرجع السابق ، ص24

10. النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
11. النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى مؤسسات المساهمة ؛
12. المعلومات الدنيا الأخرى المقدمة إما في حسابات النتائج ، وإما في الملحق المكمل لحسابات النتائج؛
13. تحليل منتجات الأنشطة العادية:
14. مبلغ حصص الأرباح لكل سهم مصوتا عليها أو مقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى مؤسسات المساهمة.

وهناك طريقتان لإعداد الجدول هما ترتيب الأعباء بحسب طبيعتها (سلع ، بضائع ، أولية مستهلكة ، نفقات المستخدمين ...) وترتيب هذه الأعباء بحسب الوظيفة (تكاليف الصنع ، تكاليف التوزيع ، التكاليف الإدارية). وبطبيعة الحال فإن الطريقتان تؤديان إلى نفس النتيجة إلا أنه يشجع على طريقة الأعباء (الأعباء بحسب الطبيعة). وفي حال اختيار طريقة تلاتيب الأعباء حسب الوظائف ، ينبغي إعطاء معلومات إضافية في الملحق حول طبيعة الأعباء ، خاصة فيما يخص الاهتلاكات ، التدهورات ونفقات المستخدمين[1].

الجدول رقم (01-03) جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة) الفترة من .... إلى .....

	الملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1- إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية الاستهلاكات الأخرى			
2- استهلاك السنة المالية			
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب و الرسوم المدفوعات المماثلة			
4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات			

[1] محمد بوتين ، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية ، مرجع سابق ، ص73

5- النتيجة العمليات			
المنتوجات المالية الأعباء المالية			
6- النتيجة المالية			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5-6)			
الضرائب الواجبة دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية **مجموع منتجات الأنشطة العادية** **مجموع أعباء الأنشطة العادية**			
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيانها) عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيانها)			
9- النتيجة غير العادية			
10- النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
و منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)			

الجدول رقم (01-04) : جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة) الفترة من ... إلى ...

	الملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
كلف المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكليف التجارية			
الأعباء التجارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب النوع			
مصاريف العاملين المخصصات للإهتلاكات			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية التغيرات			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتجات الغير عادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوع موضع المعادلة في النتائج الصافية			
النتائج الصافية للمجموع المجمد(1)			
منها حصة ذو الأقلية			
حصة المجمع (1)			

(1) لا يستعمل إلى في تقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 ، المؤرخ في 25 مارس 2009 ، ص31

المطلب الثاني : جدول التدفقات النقدية

جدول التدفقات النقدية هو الجدول الذي يبين المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال فترة زمنية معينة يتم تصنيفها كتدفقات من الأنشطة التشغيلية أو الأنشطة الاستثمارية أو الأنشطة التمويلية[1].

الفرع الأول : محتوى جدول التدفقات النقدية

ويتم عرض جدول التدفقات للخزينة بهدف تمكين المؤسسة من تقييم قدرتها على التحكم في تسيير الخزينة وما يعادلها أثناء المحاسبية وتتضمن مايلي[2]:

أولا : الأنشطة التشغيلية (وظيفة الاستغلال)

وتتمثل في التدفقات النقدية التي تدخل في تحديد صافي الربح حيث تضمن التدفقات الناتجة عن بيع سلع وخدمات ، التدفقات الناتجة عن سداد مبالغ للموردين ، أجور عمال ، الضرائب ، وخلافها[3]. وتشمل تدفقات النشاطات التشغيلية (العمليات):

1. إدخالات خزينة أتية من بيع المنتجات والخدمات؛
2. إدخالات خزينة أتية من عقود ، أتعاب ، عمولات وإيرادات أخرى؛
3. إخراجات خزينة تجاه موردي السلع والخدمات ؛
4. إخراجات خزينة تجاه الموظفين والعمال أو حساباتهم.

ثانيا: الأنشطة الاستثمارية (وظيفة الاستثمارية)

تتضمن المبالغ المدفوعة من أجل اقناء استثمارية طويلة الأجل وكذلك التحصيل الناتجة عن التنازل عن الاستثمارة ، ومن أمثلة ذلك:

1. المدفوعات النقدية لاقتناء أصول ثابتة غير ملموسة أصول أخرى طويلة الأجل.
2. المقبوضات النقدية من بيع الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة والأصول الأخرى طويلة الأجل.
3. المدفوعات النقدية لاقتناء أسهم أو سندات في مؤسسة أخرى ، والمقبوضات النقدية من بيع أسهم وسندات بمنشات أخرى.
4. المدفوعات النقدية والقروض الممنوحة لأطراف أخرى وذلك بخلاف الدفعات النقدية والقروض الممنوحة عن طريق المؤسسات المالية ، والمقبوضات النقدية من تحصيل النقدية والقروض الممنوحة أطراف أخرى.

---

[1] عزة الأزهر ، عرض ومراجعة القوائم المالية في ضل معايير المحاسبية الدولية والمراجعة الدولية ، مذكر ماجيستر ، تخصص محاسبة وتدقيق ، جامعة سعد دحلي البليدة ، الجزائر ، 2009 ، ص134

[2] شعيب شنوف ، مرجع سابق ، ص80

[3] عبدالناصر إبراهيم نور وأخرون ، أصول المحاسبة المالية ، ج2 ، ط2 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الأردن ، 1999 ، ص282

ثالثا: الأنشطة التمويلية (وظيفة التمويل)[1]:

تشمل الأنشطة التي لها علاقة بحركة القروض ورأس المال سواء بالنقصان أو بالزيادة ومكافآت رأس المال المدفوعة وحركة التسبيقات ذات الطبيعة المالية. تشمل تدفقات نشاطات التمويل[2]:

1. إدخالات خزينة أتية من إصدار أسهم أو وسائل أخرى للأموال الخاصة؛
2. إخراجات خزينة لإرجاع المبالغ المقترضة؛
3. إخراجات خزينة تجاه المساهمين بهدف الحصول أو إعادة شراء أسهم المؤسسة.

الفرع الثاني : عرض جدول التدفقات الخزينة

ولقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض جدول تدفقات الخزينة [3]:

أولا : الطريقة المباشرة

يام من خلال الطرية المباشرة التي أوصى بها المشرع الجزائري:

1. تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية (الزبائن ، الموردون ، الضرائب ...) قصد إبراز تدفق مالي صافي.
2. تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى نتيجة الدورة المالية قبل فرض الضريبة.

ثانيا : طريقة غير المباشرة

تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:

1. أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (اهتلاكات ، تغيرات الزبائن ، المخزونات ، تغيرات الموردين ...)
2. التفاوتات أو التسويات (الضرائب المؤجلة)؛
3. التدفقات المالية بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائد أو الناقصة ...) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى.

[1] شعيب شنوف ، مرجع سابق ، ص80

[2] محمد بوتين ، مرجع سابق ، ص82

[3] الجريدة الرسمية ، قرار مؤرخ في 26 يولوي سنة 2008 ، مرجع سابق ، الفصل الرابع ، ص 26

الجدول رقم (01-05) : جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة) الفترة من ... إلى...

	الملاحظة	السنة N	السنة N-1
تدفقات أموال الخزينة لمتأتية من الأنشطة العملياتية التحصيلات لمقبوضة من عند الزبائن المبالغ ا المدفوعة للموردين و المستخدمين الفوائد و ا المصاريف ا لمالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج لمدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة لمتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة لمتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية لمسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات ا لمالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج ا لمستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة ا لمتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة لمتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات ا المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر :، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية، العدد19**،25 مارس ص**35**

الجدول رقم (01-06) : جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة) الفترة من ... إلى...

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل:			
-الاهلاكات و الأرصدة			
.تغير الضرائب المؤجلة			
.تغير المخزونات			
-تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى			
.تغير الموردين و الديون الأخرى			
.نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل) ج(			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الإقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

المصدر :الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية، العدد 19**،25 مارس ، ص 36

المطلب الثالث : جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة والملاحق

الفرع الأول : جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة

يشكل جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.[1]

او هي قائمة توضح التغيرات التي تطرأ على أموال الخاصة خلال دورة محاسبية معينة ، وتزداد الأموال الخاصة بالأرباح وتنقص بالخسائر الناتجة عن النشاط الاقتصادي للمؤسسة[2].

لقد قدم النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا مطلوب تقديمها في هذا البيان تخص الحركات المتصلة بما يأتي:

1. النتيجة الصافية للسنة المالية ؛
2. تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجلة تأثيرها مباشرة كروؤس أموال؛
3. المنتجات وأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
4. عمليات الرسملة (الارتفاع ، الانخفاض ، التسديد ...)؛
5. توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

الجدول رقم (01-07) : تغيرات رؤوس الاموال الخاصة

البيان		رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة						

[1] الجريدة الرسمية ، قرار مؤرخ في 26 يولوي سنة 2008 ، مرجع سابق ، الفصل الرابع ، ص 26

[2] عبدالهادي بوقفة ، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على مكونات القوائم المالية للمؤسسة الجزائرية ، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية ، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، 2011 ، ص 67

زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة ا المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر1 -N						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في **31** ديسمبر 1 - N						

المصدر : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية، العدد** 19،25 مارس ، ص37.

الفرع الثاني : الملاحق

تعريف ملحق الكشوف المالية : يضم ملحق الكشوف المالية المعلومات التي تكتسي طابعا هاما ، والتي من شأنها فهم المعلومات والأحداث الواردة في الكشوف المالية[1].

يشمل ملحق الكشوف المالية على معلومات تخص النقاط الأتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية[2] :

1. القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية (المطابقة للمعايير موضحة وكلها مفسرة ومبررة)؛
2. مكملات الإعلام اللازمة لحسن فهم الميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات أموال الخزينة وقائمة تغيرات الأموال الخاصة؛
3. المعلومات التي تخص الكيانات المشتركة، والمؤسسة المشتركة ، والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيرتها ، طبيعة العلاقات ، نمط المعاملة ، حجم ومبلف المعاملات ، سياسة تحديد الأسعار التيتخص المعملات؛
4. المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول صورة وفية.

[1] لخضر علاوي ، مرجع سابق ، ص185

[2] موسى بودهان ، الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، عين ميلة ، الجزائر ، 2010 ، ص104

خلاصة الفصل :

يتضح مما سبق أن تبنى الجزائر للنظام المحاسبي المالي الذي يتوافق إلى حد كبير معها ، سواء من حيث الإطار المفاهمي أو من حيث القياس وتقييم والمحاسبيين إضافة إلى طريقة إعداد وتقديم القوائم المالية ، يعتبر خطوة عملاقة للتكيف مع السياسات الاقتصادية والمالية الجديدة ، وكذا مواكبة التطورات الحاصلة في العالم ، وهو ما سينعكس إيجابا على الممارسة المحاسبية في بلادنا ، ويسمح بتقديم معلومات محاسبية ومالية تتميز بالصدق والموثوقية والقابلية للمقارنة

سمحت لنا دراسة القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي التعرف على أهم خصائص القوائم المالية ولكي تلائم وترضي مستخدميها وتساعدهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة ، ينبغي أن تتوفر جميع الخصائص السابقة الذكر (الملائمة ، الموثوقية ، القابيلية للفهم والقابلية للمقارنة) في المعلومات الواردة في هاته القوائم ، وهذا من خلال الالتزام بالفروض والمبادئ المحاسبية.

الفصل الثاني

اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة

تمهيد :

تلعب عملية اتخاد القرارات دورا أساسيا في أي مؤسسة وتعتبر من المهام والأدوار الأساسية لأي مدير في المؤسسة على اختلاف أنواعها باستخدام نظام المعلومات الذي يساعد في عملية اتخاذ القرارات ، ومن أهم هذه القرارات نجد القرارات المالية ، بحيث أن جوهر عملية اتخاذ القرار المالي هو اختيار أحد الحلول الممكنة لتمثيل موضوع معين أو تحقيق غرض ما لمواجهة موقف معين يتعلق بالجانب المالي للمؤسسة.

ولتتمكن المؤسسة من معرفة مدى بلوغ أهدافها بكفاءة وفعالية فهي بحاجة إلى تحسين وضعها المالي باستمرار وتعديل قراراتها المالية المنحرفة ، باستخدام التحليل المالي للقوائم المالية واكتشاف نقاط القوة والضعف ، حسب ظروف المؤسسة.

ولإعطاء صورة واضحة عن عملية اتخاذ القرار في المؤسسة ، سنحاول في هذا الفصل التطرق إليها في المباحث التالية :

- المبحث الأول: ماهية عملية اتخاذ القرار
- المبحث الثاني : القرارات المالية
- المبحث الثالث : التحليل المالي كأسلوب لاتخاذ القرارات المالية.

المبحث الأول: ماهية عملية اتخاذ القرار

إن عملية اتخاذ القرار هي جوهر عمل الإدارة المالية ، وعندما ننظر من منظار جزئي على مستوى المؤسسة يصبح القرار جوهر الحياة العلمية ، لذلك يقضي المدير اغلب وقته في التفكير في حل المشاكل واتخاذ القرارات المناسبة لأجل تحقيق الأهداف المرسومة.

المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار ومراحلها

الفرع الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار

يوجد العديد من التعريفات لعملية اتخاذ القرارات التي تناولها العديد من المؤلفين لا تختلف في مغزاها وفي هذا المجال سيتم عرض بعض هذه التعريفات كالأتي:

أولا: "هي عملية اختيار بديل من بديلين محتملين أو أكثر لتحقيق هذف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة في ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية والموارد المتاحة للمنظمة[1]".

ثانيا : "هي عملية اختيار دقيق بعد دراسة تحليلية موسعة لعدد من البدائل المتاحة التي يمكن إتباعها للوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة[2]".

ثالثا : عملية اتخاذ القرار تعرف بأنها "إصدار حكم معين عما يجب أن يفعله الفرد في موقف ما ، وذلك عند الفحص الدقيق للبدائل المختلفة التي يمكن إتباعها. أو هي لحظة اختيار بديل معين بعد تقييم بدائل مختلفة ، وفقا لتوقعات مختلفة لمتخذ القرار[3]"

الفرع الثاني : مراحل عملية اتخاذ القرار

تمر عملية اتخاذ القرار بسلسلة من الخطوات المتتابعة والمتناسقة ، والتي يمكن توضيحها في الأتي[4]:

أولا : مرحلة تحديد وتشخيص المشكلة

من الامور المهمة التي ينبغي على القرار متخذ القرار وهو بصدد التعرف على المشكلة الأساسية وأبعادها هي تحديد طبيعة الموقف الذي خلق المشكلة ودرجة أهمية المشكلة ، وعدم الخلق بين أعراضها وأسبابها ، والوقت الملائم لحلها واتخاذ القرار الفعال والمناسب بشأنها.

[1] عبدالسلام أبو قحف ، أساسيات التنظيم والإدارة ، دار الجامعة الجديد ، الإسكندرية ، مصر ، 2003 ، ص132

[2] بركان دليلة ، تأثير الاتصال غير الرسمي على عملية اتخاذ القرار ، أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد العاشر ، جامعة محمد حيضر بسكرة ديسمبر 2011 ، ص218.

[3] علي الشرقاوي ، العملية الإدارية وظائف المديرين ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، مصر ، 2002 ، ص128.

[4] ناصر محمد علي المجهلي ، خصائص المعلومات المحاسبية ، وأثرها في اتخاذ القرارات ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص المحاسبة ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2009 ، ص114-115

ثانيا : مرحلة جمع البيانات والمعلومات

إن فهم المشكلة فهما حقيقيا ، وتحديد أبعادها واقتراح بدائل المناسبة لحلها يتطلب جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة بالمشكلة محل القرار ، وذلك أن اتخاذ القرار الفعال يعتمد على قدرة القائمين به في الحصول على أكبر قدر ممكن من البيانات الدقيقة والمعلومات المحايدة والملائمة لتحليلها دقيقا يتم مقارنة الحقائق مع الأرقام للوصول إلى معلومات تساعد على الوصول إلى القرار المناسب.

ثالثا : مرحلة تحديد واختيار البدائل

يعتبر تحديد البدائل الممكنة لحل المشكلة من أهم مراحل اتخاذ القرارات وتتمثل في البحث عن الحلول والبدائل الممكنة لحل تلك المشكلة وتلعب الخبرة لدى متخذي القرار دورا رئيسيا في هذا مجال.

وذلك بالمقارنة بين كل بديل من البدائل الممكنة ، ويتم عن طريق تحديد مزايا وعيوب كل بديل على حده ثم اختيار البديل المناسب.

رابعا : مرحلة تقييم البدائل

حين الانتهاء من وضع البدائل المتاحة ، يجد المدير نفسه أمام ضرورة تقييمها لاختيار البديل المناسب ، وذلك لأن أي حل من هذه الحلول يتضمن عدة مزايا وعيوب ، إذ لا تتساوى الحلول جميعا من حيث قدرتها على تحقيق الهدف[1].

خامسا : مرحلة اتخاذ القرار

يعد اختيار البديل المناسب هو البديل الذي يحقق المعيار أو يحقق الهدف المطلوب انجازه لاتخاذ القرار التي تعد كإعلان عن ذلك البديل ، ويجب أن يتبع عملية اتخاذ القرار نوع من الرقابة للتأكد من فعالية القرار الذي تم اتخاذه[2].

[1] إسماعيل مناصريه ، دور نظام المعلومات الإدارية في الرفع من فعالية عملية اتخاذ القرارات الإدارية ، مذكرة ماجيستر في إدارة أعمال ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، 2004 ، ص13

[2] ناصر محمد علي الجهلي ، مرجع سابق ، ص115

المطلب الثاني : أهمية عملية اتخاذ القرار والعوامل المؤثرة فيها

الفرع الاول: أهمية عملية اتخاذ القرارات

يمكن توضيح اتخاذ القرارات في النقاط التالية[1]

أولا : اتخاذ القرارات عملية مستمرة ، حيث يمارس الإنسان العادي اتخاذ القرارات طوال حياته اليومية ، فمن قراراته هناك السهلة والبسيطة وهناك الحاسمة والمصيرية ، ولا يختلف الأمر عن المؤسسة فهي مجموعة مستمرة ومتنوعة من القرارات الإدارية في مختلف المجالات كالإنتاج والتسويق والأفراد وغيرها.

ثانيا : اتخاذ القرار أداة المدير في عمله ، وهي التي بواسطتها يمارس العمل الإداري حيث يقرر ما يجب عمله؟ ومن يقوم به ؟ ومتى يتم القيام به ؟ وعليه كلما ارتفعت قدرات المدير في اتخاذ القرارات كلما ارتفع مستوى أدائه الإداري.

ثالثا : اتخاذ القرارات الإستراتجية يحدد مستقبل المؤسسة ، حيث مثل هذه القرارات يكون لها تأثير كبيرا على نجاح المؤسسة أو فشلها.

رابعا : اتخاذ القرارات أساس لإدارة وظائف المؤسسة كالقرارات المتعلقة بالإنتاج أو التسويق أو الموارد البشرية أو التمويل ، وكذا القرارات الخاصة بإدارة رأس المال واستخداماته.

خامسا : اتخاذ القرارات جوهر العملية الإدارية من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة ، لأن كلا من هذه الوظائف تنطوي على مجموعة من القرارات الإدارية الحاسمة.

الفرع الثاني : العوامل المؤثرة على عملية اتخاذ القرار[2]

أولا : تأثير البيئة الخارجية

باعتبار أن المؤسسة كنظام مفتوح فإنه توثر وتتأثر بمحيطها الخارجي ، ومن العوامل البيئية الخارجية التي قد تؤثر في اتخاذ القرارهي الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة ، والمنافسة الموجودة في السوق والمستهلكين ، والتشريعات والتطورات التقنية والعادات الإجتماعية.

ثانيا : تأثير البيئة الداخلية

[1] بلواحد زكرياء وعبدالواحد محمد ، المراجعة الداخلية ودورها في اتخاذ القرار ، مذكرة ماستر في العلوم التجارية ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، 2011 ، ص36.

[2] بن سبع إلياس ، استعمال الأساليب الكمية في إدارة النقل ، مذكرة ماجيستر في بحوث عملية وتسيير مؤسسات ، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان ، الجزائر ، 2010 ، ص 87-88

يتأثر القرار بالعوامل البيئية الداخلية في المؤسسة من حيث حجم المؤسسة ومدى نموها وعدد العاملين فيها والمتعاملين معها ، لذلك تعمل الإدارة على توفير الجو الملائم والبيئة الملائمة والبيئة المناسبة لكي يتحقق نجاح القرار المتخذ ، وهذا ما يتطلب من الغدارة أن تحدد وتعلن الهدف من اتخاذ القرار وتشجع فيه القدرة على الإبتكار والإبداع حتى يخرج القرار بالسرعة الملائمة والصورة المطلوبة.

ومن العوامل البيئة التي تؤثر على اتخاذ القرار ، تلك التي تتعلق بالهيكل التنظيمي وطرق الاتصال والتنظيم الرسمي وغير الرسمي وطبيعة وتوافر مستلزمات التنفيذ المادية والمعنوية والفنية.

ثالثا : تأثير متخذ القرار

تتصل عملية اتخاذ القرار بشكل وثيق بصفات الفرد النفسية ومكونات شخصية وأنماط سلوكه التي تتأثر بظروف بيئية مختلفة كالأوضاع العائلية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ، مما يؤدي إلى حدوث ثلاث أنواع من السلوك عند متخذ القرار هي الحذر والتسرع والتهور.

كذلك فإن مستوى ذكاء متخذ القرار وما اكتسبه من خبرات ومهارات وما يملك من ميول توثر في اتخاذ القرار ، كما أن متخذ القرار يتأثر بتقاليد البيئة التي يعيش فيها وعادتها ، ويعكس من خلال تصرفات قيمها ومعتقداتها التي يؤمن بها.

رابعا: تأثير ظروف القرار

ويقصد بهذه الظروف الحالة الطبيعية للمشكلة من حيث العوامل والظروف المحيطة بالمشكلة والمؤثرة عليها ، ومدى شمولية البيانات ودقة المعلومات المتوفرة ، هذا ما يؤدي إلى اتخاذ القرار إما في ظروف عدم التأكد أو ظروف التأكد أو تحت درجة من المخاطرة ، لذلك يعتمد على استخدام معايير معنية يحدد فيها ظروف القرار ثم ينتقي تبعا لذلك البديل المناسب.

خامسا : تأثير أهمية القرار

إن اتخاذ قرار لحل مشكلة ما يتطلب من متخذ القرار إدراك المشكلة من جميع أبعادها والتعمق في دراستها ، حتى يمكنه الوصول إلى الحل الجذري لها ، وكلما ازدادت أهمية المشكلة وبالتالي أهمية القرار المناسب لها زادت ضرورة جمع الحقائق والمعلومات اللازمة لضمان الفهم الكامل لها.

وتتعلق الأهمية النسبية لكل قرار بالعوامل الآتية[1]:

1. عدد الأفراد الذين يتأثرون بالقرار ودرجة هذا التأثير؛
2. تأثير القرار من حيث الكلفة والعائد؛
3. الوقت اللازم لإتخاده.

[1] حسن علي مشرقي ، نظرية القرار الإدارية مدخل كمي في الغدارة ، ط1 ، دار المسيرة والتوزيع والطباعة ، عمان ، الأردن ، 1997 ، ص30

المطلب الثالث : تصنيف القرارات

الفرع الأول: التصنيف حسب التدرج الهرمي

صنفها "Ansofle" وفقا لهذا المعيار إلى مايلي[1]:

أولا : القرارات الإستراتجية على المستوى الطويل : تتخذ على مستوى الإدارة العليا للمنظمة على المدى الطويل وتتطلب كمية كبيرة ونوعية جيدة من المعلومات يمكن للمنظمة من خلالها أن تقوم باستغلال الفرص تجنب تهديدات البيئة أي قرار الاستثمار على المدى الطويل مثل : شراء تكنولوجيا.

ثانيا : القرارات التكتيكية على المستوى المتوسط : تتخذ في الغالب من طرف رؤساء الأقسام أو الإدارت وتخص وظيفة من الوظائف المؤسسة ، وتهدف إلى تقرير الوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف وترجمة الخطط ، بناء الهيكل التنظيمي ، تحديد مسارات العلاقات بين العاملين أو بين حدود السلطة ، فبالإضافة إلى تقييم العمل وتفويض الصلاحيات واختيار قنوات الاتصال.

ثالثا : القرارات العملية على المستوى القصير : هي القرارات المتعلقة بمشكلات العمل اليومي وهي قرارات قصيرة المدى تتعلق أساسا بأسلوب العمل وتنفيذه وتتميز بانها لا تحتاج إلى الجهد والبحث من قبل متخديها ، وتتخذ اعتمادا على الخبرات والتجارب السابقة ، واتخاذها يتم بطريقة فورية.

الفرع الثاني : التصنيف حسب التكرار

صنف سيمون "Simon" القرار حسب درجة التكرار إلى قسمين[2]:

أولا : القرارات المبرمجة هي قرارات متكررة وإجرائية إلى حد أنه يمكن إخراج إجراء محدد من معاملتها ، بحيث أنها لا يجب أن تعامل كأنها جديدة في كل مرة تحدث ، فإجراءات اتخاذ القرار هنا محددة بشكل واضح مسبقا ، وأشار إلى أن القرارات المبرمجة تشبه القرارات التشغيلية أو الروتينية ، حيث تقوم بإتباع برنامج محدد ثم تصبح بعد فترة ذات طبيعة روتينية متكررة تعالج مشاكل متكررة.

ثانيا : القرارات غير المبرمجة ويقصد بها تلك الغير متكررة الحدوث ، والتي يتطلب القيام بها بذل الجهود العقلية والفكرية لغرض اتخاذه ، كما أنها غالبا ما تربط بالعديد من التكاليف أو الصعوبات التي تكتنف حدوثها.

[1] محمد حافظ حجازي ، دعم القرارات في المنظمات ، دار الوفاء للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، 2006 ، ص121

[2] منعم زمرير الموسوي ، اتخاذ القرارات الإدارية مدخل كمي ، ط1 ، دار اليازوي العملية ، عمان ، الأردن ، 1998 ، ص35

الفرع الثالث : التصنيف وفقا للمشاركة في اتخاذها:

أولا : القرارات الشخصية تتعلق بالمدير كفرد وليس كعضو في المنظمة ، بمعنى أن مثل هذه القرارات لا تفوض إلى أحد لأن تنفيذها لا يتطلب دعما من أعضاء المنظمة مثل : قرار اعتماد معدل مردودية مرتفع من المديرية المالية ، وهذا ما يدفع المديرية التجارية إلى قرار إلزامية.

ثانيا : القرارات التنظيمية هي تلك القرارات التي يصنعها المدراء بموجب أدوارهم الرسمية كوضع الاستراتجيات ووضع الأهداف الموافقة للخطط وغيرها مثل : مصلحة من المصالح تتخذ قرارا يخصها دون فرضها من الإدارة العليا (مصلحة الموارد البشرية تقوم بقرار تعيين بسبب وفاة أو ترقية داخلية أو تحويل).

الفرع الرابع : تصنيف القرارات وفقا لظروف اتخاذها

تتضمن البيئة التي يتخذ فيها القرار عددا من المتغيرات والمؤثرات الإنسانية والطبيعية التي تؤثر في نوع القرارات المتخذة ويمكن تقسيم القرارات بحسب تأثير البيئة المحيطة إلى:

أولا : القرارات تحت ظروف التأكد هذه القرارات تتخذ في حالة التأكد التام من الظروف والمتغيرات التي تؤثر في القرار الواجب اتخاذه ، وعليه فإن متخذ القرار يعني تماما نتائج القرار وآثاره مسبقا قبل اتخاذه ، ويمكن اللجوء إلى بعض الأساليب الكمية المساعدة على اتخاذ القرارات وتحديد الاستراتجيات في هذه كتقنية البرمجة الخطية مثلا.

ثانيا : القرارات تحت ظروف المخاطرة وهي القرارات التي تتخذ في ظروف وحالات محتملة الوقوع ، وبالتالي فإن على متخذ القرار أن يقدر الظروف والمتغيرات محتملة الحدوث في المستقبل وكذلك درجة احتمال ، يمكن الاستعانة بمختلف طرق حساب الاحتمالات كالأمل الرياضي في ظل هذه الظروف.

ثالثا: القرارات تحت ظروف عدم التأكد وهي القرارات التي غالبا ما تقوم الإدارة العليا عندما ترسم أهداف المشروع العامة وسياسة وتكون الإدارة في ظروف لا تعلم فيها مسبقا إمكان حدوث أي من المتغيرات أو الظروف المتوقع وجودها بعد اتخاذ القرار ، وذلك سبب عدم توافر المعلومات والبيانت الكافية وبالتالي صعوبة التنبؤ بها ، فهي إذا قرارات تتخذ في ظل ظروف من الممكن حدوثها ، ولكن لا تعرف درجة احتمال حدوثها.

المبحث الثاني : القرارات المالية

إن جوهر عمل الإدارة المالية وفق المنهج الحديث يمكن في قيامها على اتخاذ القرارات ، وذلك باعتبارها نقطة الانطلاق لجميع الأنشطة داخل المنظمة ، كون هذه القرارات المالية تحظى بأهمية بالغة ، لأنها تعني بالوضعية المالية للمؤسسة ، فماذا نقصد بالقرارات المالية وماهي أنواعها؟

المطلب الأول : مفهوم القرارات المالية وخصائصها

الفرع الأول : مفهوم القرارات المالية

أولا تعريف قرارات المالية

1. تعرف القرارات المالية أنها هي "أختيار البديل الأمثل من بين العديد من الموافق المالية والذي يترتب عليه زيادة القيمة السوقية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة حيث يقوم المحلل المالي (المدير المالي) بتحليل القوائم والتقارير المالية والبحث عن المعلومات المحاسبية والمالية وتحليلها وتعديلها لتساعد في اتخاذ القرارات المالية[1].
2. القرار المالي هو كل قرار يوازن بين الحصول على الأموال وامتلاك أصول (طبيعة ، مالية)[2]. بحيث تهدف القرارات المالية إلى تمويل الاستثمارات مع تحقيق أعلى ربح وبالتالي تعظيم قيمة المؤسسة. بحيث تشمل هذه القرارات كل من قرار التمويل ، قرار الاستثمار وقرار توزيع الأرباح.

ثانيا : خصائص القرارات المالية[3]

1. إن بعض القرارات المالية مصيرية بالنسبة للمؤسسة إذ أن نجاح أو فشل المؤسسة متوقف على تلك القرارات؛
2. إن نتائج القرارات المالية لا تتم بسرعة ، بل تستغرق وقتا طويلا مما يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخطأ إذا كانت القرارات خاطئة؛
3. القرارات المالية قرارات ملزمة للمؤسسة في اغلب الحالات، الأمر لذا يجب الحذر الشديد عند اتخاذ هذه القرارات.

[1] عبدالغفار حنفي . أساسيات التويل والإدارة المالية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 202 ، ص207

[2] Pierre conso , farouk hemici , gestion financiere de l'enreprise , 9 édition , DUNOD, 1999 , p438-440

[3] زراقة انتصار ، أثر القرار المالي على أهداف المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ماستر تخصص مالية واقتصاد دولي ، جامعة محمد حيضر بسكرة ، جزائرة ، 2013 ، ص20

المطلب الثاني : قرار الاستثمار وقرار التمويل

لعل من أهم وأخطر القرارات هي قرارات الاستثمار ، لارتباطها بحالة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية الداخلة كعوائد متتابعة الحدوث ، أما أهمية فتكمن في استغلال الموارد والمصادر الهامة والطاقة والقدرات الجامدة.

الفرع الأول : قرار الاستثمار

أولا : تعريف قرار الاستثمار

يعرف القرار الاستثمار على أنه "هو قرار يؤدي إلى تكاليف ثابتة إضافية وبمجرد تنفيذه لا يمكن الرجوع فيه حيث يتوقع تحقيق أرباح مستقبلية ولكنها غير مؤكدة الحدوث[1].
ويشير مصطلح قرار الاستثمار بصفة عامة إن قرار تخصيص مجموعة من الموارد في الوقت الحاضر على أمل تحقيق عوائ سوف تتحقق على مدار عدة فترات زمنية مقبلة.

ثانيا : خصائص قرار الاستثمار

ينطوي قرار الاستثمار على عدة خصائص نذكر أهمها[2]:

1. إنه قرار استراتيجي يحتاج إلى أداة تمد البصر إلى المستقبل؛
2. إن قرار الاستثمار يترتب عليه تكاليف ثابتة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع فيها؛
3. يحيط بقرار الاستثمار عدد من الظروف التي من الضروري التغلب عليها ، مثل ظروف عدم التأكد وتغيير قيمة النقود ومشاكل عدم قابلية بعض المتغيرات للقياس الكمي ، وكل هذه تحتاج إلى أسس عملية للتعامل معها؛
4. يمتد قرار الاستثمار دائما إلى أنشطة مستقبلية وبالتالي يرتبط غالبا بدرجة معينة من المخاطر؛
5. نتائج الاستثمارات تترجم في المدى البعيد وتستمر لفترة طويلة. بحيث أن هذه الحقيقة تعني أن متخذ القرار يفقد الكثير من مرونته[3].

ثالثا : أنواع قرارات الاستثمار

وفي العادة تنقسم قرارات الاستثمار في ضوء البعد الزمني للعوائد المتوقع تحقيقها إلى قرارات استثمارية قصيرة الأمد وقرارات استثمارية طويلة الأمد كمايلي[4]:

1) القرارات الاستثمارية القصيرة الأمد

[1] حفصة زيرار ، دور دراسة الجدوى المالية في إتخاذ القرار الاستثمار ، مذكرة ماستر تخصص مالية مؤسسة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، 2013 ، ص08

[2] حفصة زيرار، مرجع سابق ، ص9

[3] محمد صلاح الحناوي وأخرون ، أساسيات الإدارة المالية ، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر ، 2001 ، ص217

[4] جمزة محمود زبيدي ، الإدارة المالية المتقدمة ، دار الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2004 ، ص69-70

تدور هذه المجموعة من القرارات حول الاستثمار في الموجودات والتي تشكل جزءا مهما من حركة الاستثمار الداخلي في شركات الأعمال بل أن الجزء الأكبر من مسؤوليات الإدارية المالية سوف ينحصر في تحديد حجم الاستثمارات في الموجودات المتداولة وفقراتها الرئيسية مثل النقد والاستثمارات المؤقتة والذمم المدينة والمخزون السلعي لارتباط هذا الجزء بحركة الدورة التشغيلية وبقردة الشركة في تحقيق وتعظيم عوائدها وفي تحديد وضمان السيولة المطلوبة لذلك قالقرار السليم هو القرار الذي يضمن الحجم الاقتصادي الأمثل لحجم الاستثمار في الموجودات المتداولة.

2) القرارات الاستثمارية الطويلة الأمد

تهتم هذه المجموعة من القرارات بالإنفاق الاستثماري الطويل الأمد والمتمثل بالاستثمار في الموجودات الثابتة. وتشمل مثل تلك القرارات عملية اختيار الموجودات وكيفية الانفاق ثم مقابلة عوائد الاستثمار المتوقعة في المستقبل مع المبالغ المنفقة على تلك الموجودات وقد يكون الاستثمار متمثل في الانفاق على الموجودات الحالية من حيث تحسينها وتويعها مثلا أو شراء موجودات جديدة لغرض زيادة الإنتاجية الحالية أو إضافة خطوط إنتاجية جديدة.

ثالثا : المقومات الأساسية لقرار الاستثمار

يقوم القرار الاستثماري الاستراتيجي الناجح على مقومات أساسية وهي:

1- مبدأ تعدد الخيارات الاستثمارية : بما أن الأموال المستثمرة ضخمة فإنه يجب اختيار العديد من البدائل ويستحسن أن لا يقل عددها عن ثلاثة ، وهذا ليكتسب متخذ القرار مرونة تجعله يتخذ قرارا صائبا.

2- مبدأ الملائمة : أي يجب أن يتوافق المشروع الاستثماري المختار مع الإمكانات المالية الموجودة لدى المؤسسة.

3- مبدأ الخبرة والكفاءة : حتى ينجح المشروع لا بد أن تتوفر لدى المستثمر المؤهلات اللازمة والخبرة الكافية لإدارة المشروع ، وإلا الاستعانة والاعتماد على مختصين ومستشارين تتوفر فيهم الشروط المطلوبة.

4- مبدأ تنويع المخاطر الاستثمارية : من خلال تنويع الأدوات الاستثمارية ما يؤدي إلى تخفيض الخطر ، بحيث أن الخسارة في أداة معينة يعوضها الربح في أداة أخرى.

الفرع الثاني : قرار التمويل

يعد هذه النوع من القرارات أهم القرارات المالية التي تتخذها الإدارة المالية ، وعادة ما تلجأ هذه الأخيرة إلى استخدام استراتجيات محددة توضح طبيعة وأنواع مصادر التمويل التي تحتاجها المؤسسة سواء على المدى القريب أو البعيد.

أولا : مفهوم قرار التمويل

1. تعريف قرار التمويل : تعددت التعاريف حول مفهوم قرار التمويل ومن بينها:

- يعرف قرار التمويل على أنه "القرار الذي يبحث عن الكيفية التي تتحصل عليه المؤسسة على الأموال الضرورية للاستثمارات. فهل يجب عليها إصدار أسهم جديدة أو اللجوء إلى الاستدانة[1].
- أو هو " القرار المتعلق بكيفية اختيار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمؤسسة لتمويل استثماراتها[2].
- أو هو "البحث عن الطرق المناسبة للحصول على الأموال والاختيار وتقييم تلك الطرق والحصول على المزيج الأفضل بينها بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المؤسسة المالية"

2. أنواع قرار التمويل : ويغطي قرار التمويل ثلاثة أنواع رئيسية من القرارات:

- اختيار الهيكل المالي ، أي التوزيع بين الأموال المقدمة من طرف المساهمين والديون المالية؛
- سياسة توزيع الأرباح ، أي الاختيار بين إعادة استثمار النتيجة (احتجاز الأرباح) ، وبين توزيع الأرباح على المساهمين؛
- الاختيار بين التمويل الداخلي (التمويل الذاتي ، والتمويل الخارجي (الأموال المقدمة من طرف المساهمين أو الاستدانة المالية).

وتسعى المؤسسة من خلال اتخاذ هذا القرار إلى تعظيم ثروة المالكين عن طريق تعظيم قيمة المؤسسة.

ثانيا : مصادر التمويل

تتوفر للمؤسسة العديد من البدائل في مصادر التمويل ، وهذا ما يجعل اتخاذ قرار التمويل من أصعب القرارات وسنتطرق لمصادر التمويل فيمايلي:

1) التمويل الذاتي: التمويل الذاتي هو إعادة استثمار الفائض المالي كله أو بعضه في أعمال المؤسسة وبذلك تتفادى عذع الأخيرة زيادة رأس مالها سواء من أصحابها أو من الغير ، وهذا لأغراض التوسع في المؤسسة وما يترتب عن ذلك من مشاكل ومصاريف تثقل كاهل المؤسسة[3].

ويتحدد مفهوم التمويل الذاتي من خلال منظرين مباشرة وغير مباشرة[4]:

- ❖ المنظورة المباشرة : من خلال هذا المنظور يمثل التمويل الذاتي حاصل الفرق بين التدفقات المقبوضة والتدفقات المدفوعة ، أي أنه يأخذ في الاعتبار التدفقات الفعلية دون الوهمية (الاهتلاكات ، المؤونات)
- ❖ المنظورة غير المباشرة : يظهر التمويل الذاتي هنا كتدفق نقدي فعلي تحققه المؤسسة.

[1] مليكة زغيب وإلياس بوجعادة ، مرجع سابق ، ص2

[2] نور الهدى حنونة ، لوحة القيادة كأداة لترشيد قرار التمويل في المؤسسة اقتصادية ، مذكرة ماستر تخصص مالية مؤسسة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، 2012 ، ص21.

[3] محمد عبدالعزيز عبدالكريم ، الإدارة المالية والتخطيط المالي ، مكتبة عين الشمس ، الاسكندرية ، مصر ، 1995 ، ص96

[4] إلياس بن ساسي ويوسف قريشي ، التسيير المالي (الإدارة المالية) ، ج1 ، ط2 ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2011 ، ص259.

2) الرفع في الرأس المال

الرفع في الرأس المال هو عملية مالية تؤدي إلى زيادة مستوى رأس المال بواسطة المساهمة الخارجية ، التي يختلف حجمها باختلاف الشكل القانوني الموسسة. ومن وسائل الرفع رأس المال:

1. الرفع في رأس المال نقدا و/أو عينا؛
2. الرفع في رأس المال بضم الاحتياطات ؛
3. الرفع في رأس المال عن طريق تحويل الديون.

3) اللجوء إلى الاستدانة

تعتبر الاستدانة من أهم مصادر التمويل في المؤسسة إذ يتم اللجوء إليها من أجل تغطية الاحتياجات التي لم تتمكن المؤسسة من تمويلها عن طريق التمويل الذاتي.

ويمكن تعريف الاستدانة بانها"الديون المالية التي تجمع كل من الديون قصيرة ، متوسطة ، طويلة الأجل المقدمة من طرف مؤسسات مقرضة". وتتعدد تصنيفات الاستدانة وأنواعها باختلاف المصادر وطبيعة القروض وأجال الاستحقاق وأهمها:

1. الدعوة العاملة للادخار؛
2. الاقتراض من البنوك والوسطاء الماليين

الشكل رقم (02-01) : تصنيفات مصادر التمويل

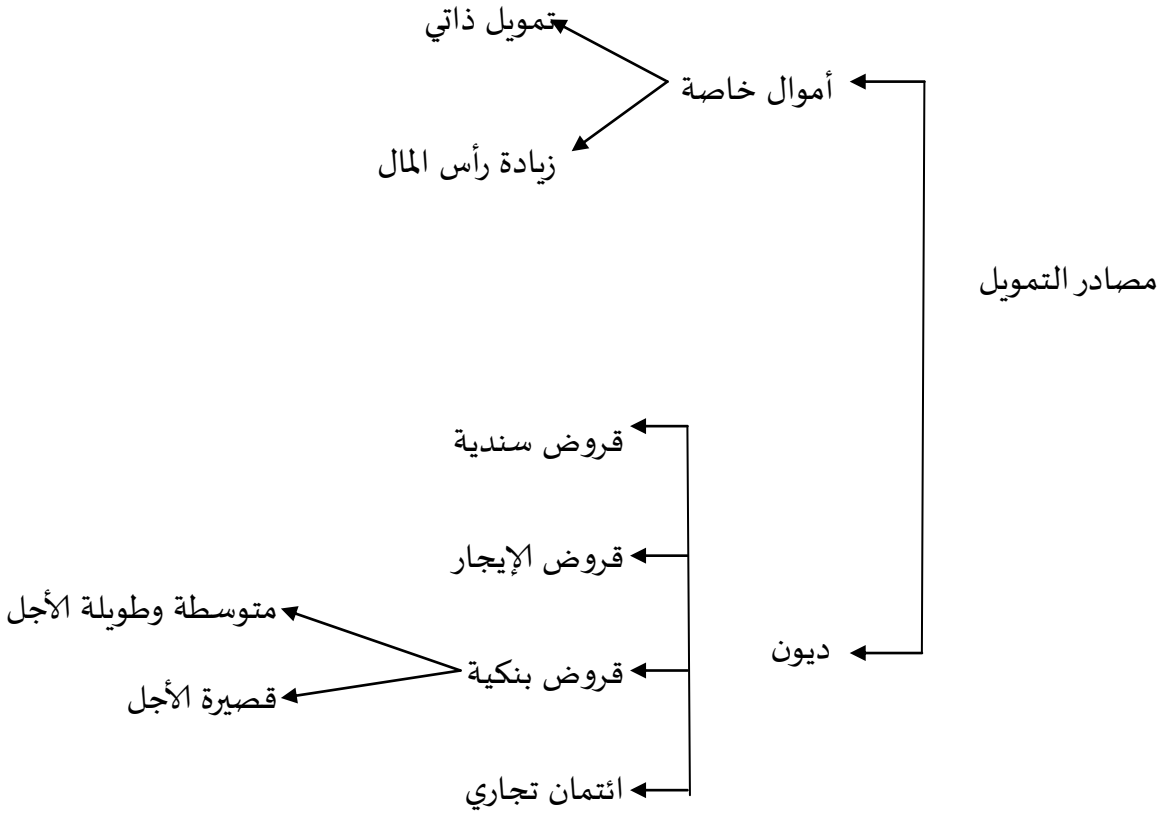

المصدر: مليكة زغيب ، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد ، ص193

ثالثا : العوامل المؤثرة في قرار التمويل

1. تكلفة المصادر المختلفة للتمويل ، أي تكلفة الدينار الواحد من كل مصدر؛
2. عنصر الملائمة بمعنى أن يكون مصدر التمويل ملائما مع المجال الذي تستخدم فيه الأموال؛
3. وضع السيولة النقدية في المؤسسة لدى متخذ القرار، وسياستها المتبعة في إدارة هذه السيولة ، فإذا كان هذا الوضع حرجا قد تضطر المؤسسة لتجازو عامل التكلفة والبحث عن مصادر تمويل طويل الأجل، لتجنب عوامل الضغط على السيولة في المستقبل؛
4. القيود التي يفرضها المقرض على المؤسسة المقترضة والتي تتعلق عادة بالضمانات المقدمة ، أو سياسات توزيع الأرباح أو قيود على مصادر تمويل أخرى؛
5. المزايا الضريبية ، فمصادر التمويل الخارجي تحقق وفورات ضريبية تخفض من المتوسط المرجح لتكلفة الأموال.

المطلب الثالث :قرار توزيع الأرباح

يصاحب قرارات الاستثمار وقرارات التمويل نوع ثالث من القرارات المالية هي قرارات توزيع الأرباح ويعد من أبرز القرارات التي يتخذها المسير المالي ويعطيه أهمية خاصة بشأن المفاضلة بين توزيع الأرباح على المساهمين وبين احتجاز تلك الأرباح بغرض إعادة استثمارها في مشاريع مجدية.

الفرع الأول : مفهوم سياسة توزيع الأرباح

أولا :تعريف سياسة توزيع الأرباح

يمكن تعريف سياسة توزيع الأرباح بأنها :

1. "مضمون لاتخاذ قرار بتوزيع الأرباح أو احتجازها لإعادة استثمارها في المؤسسة ، وتتمثل السياسة المثلى للتوزيعات في تلك التي تعمل على الموازنة بين التوزيعات الحالية والأرباح المستقبلية والتي ينتج عنها تعظيم سعر السهم[1]".
2. "هي مجموعة الأدلة والإرشادات التي تعتمد عليها الإدارة المالية عند اتخاذ قرارات توزيع الأرباح[2]"

ثانيا : أنواع السياسات المتعلقة بتويع الأرباح[3]

1- سياسة تعتمد نسبة مقسومة ثابتة

[1] محمد صالح الحناوب وجلال إبراهيم العبد ، الإدارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرارات ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2006 ، ص416

[2] لزعم سمية ، مرجع سابق ، ص38.

[3] لزهاري زواويد ، دراسة تأثير توزيع الأرباح على السلوك التمويلي للمؤسسة الاقتصادية المدرجة في البورصة ، مذكرة ماستر تخصص مالية جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، 2012 ، ص16-17

ويقصد بنسبة مقسوم الأرباح هي النسبة المئوية (من كل وحدة نقدية ربح) سيتم توزيعها على المساهمين على شكل نقد ، وتحسب بقسمة مقدار مقسوم أرباح السهم الواحدة (DPS) على ربحية الواحدة (Eps)

PAy-out-Ratio = Dps/Eps

حيث :

EPS ربحية السهم الواحد = صافي الربح (القابل للتوزيع وليس المقرر توزيعه كمقسوم أرباح) / عدد الأسهم المصرة.

إن سياسة توزيع الأرباح التي تعتمد على نسبة ثابتة (كنسبة مقسوم أرباح) تقوم على تثبيت هذه النسبة في كل فترة يتم فيها اتخاذ قرار بتوزيع أرباح على المساهمين.

وما يعاب على هذه السياسة هو أن المؤسسة إذا ما حققت أرباح منخفضة في فترة من الفترات وعند التزامها بنسبة ثابتة لمقسوم الأرباح ، فإن حصة السهم الواحد من الإرباح التي سيتم توزيعها ستكون صغيرة جدا ، أو قد تحقق المؤسسة خسائر في إحدى الفترات ، وتتوقف عن توزيع الأرباح ، وبما أن الأرباح الموزعة تعتبر مؤشرا لحالة المؤسسة مستقبلا من وجهة نظرا المستثمرين فإن سعر سهم المؤسسة سوف يتأثر سلبيا ويتعرض للانخفاض في السوق المالي.

2- سياسة توزيع أرباح منتظمة : هذه السياسة مبنية على دفع توزيعات أرباح ثابتة في كل فترة زمنية.

بشكل عام ، يعتبر المساهمين هذه السياسة بأنها سياسة إيجابية تخفض من درجة عدم التأكد لديهم فيما يتعلق بتوزيعات الأرباح المستقبلية ، وغالبا ما تقوم المؤسسات التي تتبع مثل هذه السياسة بزيادة توزيعات الأرباح كلما تأكدت من زيادة أرباحها وتحت هذه السياسة فإن توزيعات الأرباح لا تنخفض أبدا.

3- سياسة توزيع أرباح منتظمة منخفظة ومتزايدة :

تقوم هذه السياسة على دفع توزيعات أرباح ثابتة ولكن بمبالغ منخفضة ، وتقوم المؤسسة بزيادة هذه التوزيعات حين تحقق أرباح أعلى من أرباحها العادية في فترة زمنية معينة ، هذه السياسة مستخدمة بشكل كبير في المؤسسات التي تواجه تذبذبات موسمية في أرباحها.

الفرع الثاني : محددات طبيعية سياسة توزيع الأرباح

كثيرا ما نتساءل هل سياسة توزيع الأرباح في المؤسسة ، تعد قرارا استثماريا أم قرارا تمويليا ولماذا ؟ فمن الملاحظ أن سياسة توزيع الأرباح في المؤسسة الاقتصادية كقرار ، ليس بالأمر الهين فهي تحمل في مضمونها مشكلة مزدوجة ومعقدة ، وعليه فإن معالجة هذه السياسة يجب أن تتم في ضوء الهدف الذي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه وهو ما يعرف بتعظيم قيمة المؤسسة كأموال مستثمرة.

أولا : سياسة توزيع الأرباح كقرار استثماري.

تشير سياسة توزيع الأرباح إلى كونها قرارا استثماريا إذا ما اعتمدت القرارات الخاصة بها على المصدر الأول ، وهو النقدية الناتجة عن عمليات التشغيل ، وفي الموقف قد يمتد آثار هذه القرارات على فرض الاستثمارات.

المتاحة للمؤسسة ، ومن ثم فإن قرار التوزيع الخاص بالأرباح هنا قد يعكس مشكلة استثمارية يحتم الموقف الخاص بها اتخاذ قرار ضروري لمعالجتها .

إن البحث عن حلول لسياسة توزيع الأرباح كمشكلة استثمارية قد يفرض على المؤسسة أن تنظر حتى تقرر اختيار الفرص الاستثمارية المتاحة ، واستخدام ذلك الجزء المتبقي من النقدية الناتجة عن التشغيل في عملية توزيع الأرباح وذلك بعد استيفاء كافة متطلبات الاستثمار في المؤسسة

ثانيا : سياسة توزيع الأرباح كقرار تمويلي

قد تلجأ المؤسسة في بعض الحالات إلى الاعتماد على مصدر خارجي في توزيعات الأرباح ، وذلك لتجنب المشكلة الاستثمارية الناجمة عن استخدام النقدية المترتبة عن عملية التشغيل الداخلية ، وفي مثل هذا الموقف قد يعكس قرار توزيع الأرباح باستخدام الأموال الخارجية (القروض أو الأسهم الجديدة) مشكلة تمويله ، خاصة إذا ماكان هذا سيؤثر على هيكل التمويل المناسب في المؤسسة ، وهذا يعني بالدرجة الأولى أن الاتجاه نحو استخدام المصدر الخارجي لتمويل عملية توزيع الأرباح ، لابد وأن يتم تخطيطه في ضوء محددات الهيكل المناسب للتمويل ، أي بما لا يخل بهدف تعظيم سعر السهم الواحد إلى أقصى محد ممكن (تعظيم ثروة الملاك) إن الارتباط بين سياسة توزيع الأرباح وقرارات الاستثمار والتمويل تبدو واضحة من خلال العلاقة التالية:

توزيع الأرباح = (النقدية الناتجة عن التشغيل + مصادر التمويل الخارجية) – الأموال المطلوبة للاستثمار.

وهذه العلاقة السابقة توضح لنا أن عملية توزيع الأرباح في المؤسسة ، ماهي إلا محصلة للفرق بين ماهو متاح لهذه المؤسسة من نقدية (داخلية أو خارجية) وبين ماتحتاجه من أموال لعمليات الاستثمار ، وذلك مع ملاحظة أنه إذا ماكانت النقدية الداخلية كافية لتغطية مطالب الاستثمار أو تزيد عنها ، فلا حاجة أصلا للحصول على الأموال الخارجية كاتجاه لتمويل عملية التوزيع.

المبحث الثالث : التحليل المالي كأسلوب لاتخاذ القرارات المالية

من الطبيعي فإن قوة أداء أي نشاط اقتصادي ونجاحه مرتبط بقرارات الإدارة ، هذه الأخيرة تتطلب سلسلة مستمرة من الاختيار بين البدائل ، وهذه الاختيارات تستند أساسا على التحليل المالي الذي يدرس الوضع المالي للمؤسسة وحركة الموارد المالية فيها ، والذي يعتبر من أهم الأساليب المستخدمة في اتخاذ القرارات المالية.

المطلب الأول : ماهية التحليل المالي

الفرع الأول : تعريف التحليل المالي

- أولا : يمكننا تعريف التحليلي المالي على أنه تشخيص للوضعية المالية للمؤسسة من مختلف جوانبها بتاريخ معين عادة هو تاريخ إقفال القوائم المالية ، من أجل تحديد نقاط الضعف والقوة والبحث عن أسبابها ومعالجتها ، وكذا تحديد نقاط القوة للحفاظ عليها وتدعيمها مستقبلا[1].
- ثانيا : يقصد بالتحليل المالي عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام التاريخية المدونة في القوائم المالية (الميزانية العمومية قائمة الدخل) إلى كم أقل من المعلومات والأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات[2].

الفرع الثاني : أهداف التحليل المالي

من بين أهداف التحليل المالي نذكر:

1. وضع تشخيص مالي عام للمؤسسة إجراء فحص السياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة في دورة أو دورات متعددة من نشاطها وذلك عن طريق الدراسات التفصيلية لمختلف الوثائق والبيانات المالية التي تفسر لنا المعطيات من جانبها الكمي والكيفي بإعطاء نقاط الضعف والقوة في السياسات المالية؛
2. بواسطة التحليل المالي يمكن أن نحكم على التسيير المالي الماضي ، والتوازنات المالية الداخلية بين الربحية والسيولة والقدرة على الوفاء والمخاطر المالية للمؤسسة؛
3. بواسطة التحليل المالي يمكن الحكم على قرارات الإدارة العامة وكذلك المدريات الفرعية فيما يخص الاستثمار والتمويل وتوزيع الأرباح؛
4. تستخدم كأداة لمراقبة التسيير؛
5. تعتبر الركيزة التي يستند عليها في وضع التنبؤات المالية فالنتائج المتوصل إليها ، كأساس للتقديرات المستقبلية لوضع برامج الميزانية التقديرية للاستثمارات أو الخزينة ، حيث التحليل المالي يكمل التسيير التقديري في المؤسسة.

[1] زغيب مليكة وبوشنقير ميلود ، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد ، ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2011 ، ص16

[2] حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سابق ، ص118

الفرع الثالث : استعمالات التحليل المالي

هناك عدة استعمالات للتحليل المالي يتوقف كل منها على نوع التحليل المطلوب والجهة التي تستخدم هذا التحليل من أهمها مايلي[1]:

- أولا التحليل الائتماني

يقوم بهذا التحليل المقرض ويهدف إلى التعرف على مقدرة المدين على السداد أو الوفاء بالتزاماته المالية.

- ثانيا : التحليل الاستثماري

يستعمل هذا التحليل في تقييم الاستثمار في أسهم المنشأت وسندات القرض وبالتالي ، تقييم المؤسسات نفسها والذي يعود بالفائدة على الأفراد والمنشأت.

- ثالثا : تحليل الاندماج

في حال رغبة منشأة شراء منشأة أخرى ، تقوم المنشأة المشترية بعملية التقييم ، وتقدر قيمة المنشأة المرغوب شرائها ، كما تقدر الأداء المستقبلي لها ، وفي الوقت نفسه تتولى الإدارة المالية للمنشأة المباعة القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض المقدم لها والحكم على مدى ملائمته لها.

- رابعا : التخطيط المالي

يعتبر التخطيط المالي من أهم الوظائف الإدارية وتتمثل هذه العملية بوضع تصور لأداء المنشأة المتوقع في المستقبل وهنا تلعب أدوات التحليل المالي دورا هاما في هذه العملية من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء مستقبلا.

- خامسا : تحليل تقييم الأداء

هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة ، مثل الإدارة المستثمرين والمقرضين. وتعتبر أدوات التحليل المالي للقوائم المالية أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية ، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وما يتعلق بكافة مجالاتها[2]

[1] حليمة خليل الجرجاوي ، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم ، مذكرة ماجيستر تخصص محاسبة وتمويل ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2008 ، ص31-32

[2] لزعر محمد سامي ، مرجع سابق ، ص76

المطلب الثاني : دورة مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار

لدراسة وتحليل القوائم المالية غالبا ما يكون أمام المحلل المالي مجموعة من الأدوات لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة ، أو لتقييم الماضي ، أو لدراسة الحاضر والتنبؤ بالمستقبل ، ومن بينها مؤشرات التوازن المالي مؤشرات التوازن المالي : هناك عدة مؤشرات يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة ونذكر من أهمها

1- رأس المال العامل : رأس المال العامل عبارة عن هامش سيولة ، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة ، فتحقق رأس عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات ، وضمان استمرار توازن هيكلها المالي[1].

فكان من الضروري تحديد المقاصد حتى يتحدد المفهوم ، فسمي رأس المال العامل برأس المال الدائم أو الصافي أما بقية رؤوس الأموال فأخذت التسميات التالية:

1. رأس المال العامل الخاص : يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين بمفردها للأصول الثابتة ، من دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة والمتمثل في القروض الطويلة الأجل ، أو مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية.
2. رأس المال العامل الأجنبي : يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة ، والمتمثلة في إجمالي الديون ، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها ، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال ، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة ، والتصاق دور البنوك والمؤسسات المالية المانحة للقروض ، بنشاط المؤسسة ، وأصبح ملاذا لها في الحصول على القروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل ، ملجأ لتدارك العجز في الخزينة.

يكتب رأس المال العامل الأجنبي بالعلاقة التالية :

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون

3. رأس المال العامل الإجمالي : يسمى بحجم النشاط الاستغلالي ، وأن اتساع هذا النشاط قد ينتج عنه اتساع للنتيجة ، فتقاس بعض المؤسسات بما لديها من أصول متداولة ، من مخزونات (قيم استغلال) وحقوق (قيم قابلة للتحقيق وجاهزة) ، وتسمى أيضا بالقيم الدوارة أو المتحولة ، على عكس القيم الثابتة المتمثلة في الاستثمارات وما يتبعها.

[1] اليمين سعادة ، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها ، مذكرة ماجيستر تخصص إدارة أعمال ، جامعة الحاج باتنة ، الجزائر ، 2009 ، ص59

ويكتب رأس المال العامل الإجمالي بالعلاقة التالية:

رأس المال العمل الإجمالي = إجمالي الأصول المتداولة.

ثانيا : احتياجات رأس المال العامل[1]

يمكن تعريف الاحتياجات من رأس المال العامل على أنها رأس المال العامل الأمثل ، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة ، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري. وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل ، ويمكن حساب هذه الاحتياجات بالعلاقات التالية:

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – النقدية) – (الديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية)

ثالثا الخزينة

هي الأموال الجاهزة أو الأموال تحت التصرف ، وهي كل الأموال التي تمتلكها المؤسسة والموجودة في صندوقها الخاص أو المصرف أو المركز الصكوك البريدية ، والتي تستطيع أن تتكون الخزينة من استخدامها فورا بخلاف الأموال التي تحصل عليها من آجال قصيرة أو المتوسطة[2]. تحسب الخزينة بالعلاقة التالية :

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

رابعا : التمويل الذاتي

يقصد بالتمويل الذاتي مقدرة المؤسسة على تمويل نفسها من مصادرها الداخلية دون اللجوء إلى مصادر خارجية. ويكفي أن نذكر هنا أن البنوك تشترط في الكثير من الأحيان على المؤسسات التي ترغب في الحصول على قروض أن لا يقل التمويل الذاتي للمشروع الاستثماري فيه عن نسبة معينة. يحسب التمويل الذاتي بإحدى العلاقتين التاليتين:

إجمالي التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + الاهتلاكات + مؤونات الخسائ والأعباء طويلة الأجل.

صافي التمويل الذاتي = النتيجة غير الموزعة + الاهتلاكات + مؤونات الخسائر والأعباء طويلة الأجل

[1] زغيب مليكة وبوشنقيرة ميلود ، مرجع سابق ، ص52

[2] صخري جمال ، مرجع سابق ، ص17

المطلب الثالث : دور النسب المالية في اتخاذ القرار

يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أكثر الأدوات المستعملة في تحليل القوائم المالية ، ويمكن القول أن النسب المالية التي تستخدم في التحليل المالي ليست هي الغاية في التحليل المالي ، وإنما هي في الواقع أداة تستعمل من أجل الوصول إلى نتائج تعطى الإجابة للعديد من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي والمركز النقدي والأداء، وتقييم قرارات الاستثمار وقرارات التمويل[1].

النسبة المالية :

تعرف النسبة المالية على أنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية ، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين[2].

أنواع النسب المالية : سنكتفي بأهم النسب والأكثر استعمالا وشيوعا في تحليل المراكز المالية[3].

أولا : نسب التمويل

تمكننا هذه النسب من الدراسة وتحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة

1- نسبة التمويل الدائم : تشير هذه النسب إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة ، فهذه النسب تعتبر صياغة أخرى لرأس المال العامل ، أو ما يسمى بهامش الأمن ، فإذا كانت هذه النسبة أقل من 1 ، فإن رأس المال العامل يكون سالبا ، فهذا يدل على أن جزء من الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الأجل وتكون المؤسسة فيه قد أخلت بشرط الملائمة بين استحقاقي الخصوم وسيولة الخصوم. وتكتب نسبة التمول الدائم كمايلي:

نسبة التمويل الدائم = (الأموال الدئمة÷ الأصول الثابتة الصافية) 100 %

2- نسبة التمويل الخاص : وتعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة ، أي قدرة أموال المساهيمن وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابة ، وتكتب هذه النسبة كمايلي :

نسبة التمويل الخاص = (الأموال الخاصة ÷ الأصول الثانبة) 100 %

3- نسبة الاستقلالية المالية : تشير هذه النسبة إلى وزن الديون الداخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها ، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية ، فكلما كانت هذه النسبة الكبيرة استطاعت أن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد للديون ، أما إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون ولا

[1] حمزة محمودي زبيدي ، مرجع السابق، ص175

[2] لزعر محمد سامي ، مرجع سابق ، ص83

[3] مبارك لسلوس ، مرجع سابق ، ص45-46

تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية إلى بتقديم ضمانات وقد تكون هذه الضمانات مرهقة. وتكتب نسبة الاستقلالية المالية كمايلي:

نسبة الاستقلالية المالية = (الأموال الخاصة ÷ مجموع الديون) 100%

4- نسبة التمويل الخارجية : وتسمى أيضا نسبة القدرة على الوفاء تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية ، فكلما كانت صغيرة كانت أموال الدائنين مضمونة ولو تغيرت القيمة السوقية بالنقصان للموجودات. وتصاغ نسبة التمويل الخارجي كمايلي:

نسبة التمويل الخارجي = (مجموعة الديون ÷ مجموع الأصول) 100%

ثانيا : نسب السيولة

تشير السيولة إلى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها الجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها ، أي أن الأصول تتحول إلى نقدية وتستخدم النقدية بدورها في سداد التزاماتها قصيرة الأجل[1]. ولقياس ذلك يقوم المحلل المالي بحساب جملة من النسب وهي كمايلي:

1. نسبة السيولة العامة : تبين هذه مدى تغطية الأصول المتداولة بكل مكوناتها بما فيها البطيئة التحول إلى سيولة (قيم الاستغلال المتمثلة في المخزونات) والسريعة التحول إلى سيولة (كالقيم القابلة للتحقق) والسائلة (القيم الجاهزة) ، الديون قصيرة الأجل. فكلما كانت هذه كبيرة أعطت للمؤسسة هامشا للحركة والمناورة. وتكتب النسبة كمايلي :

نسبة السيولة العامة = (الأصول المتداولة ÷ الديون قصيرة الأجل) 100%

2. نسبة السيولة المختصرة : تبين هذه النسبة مدى تغطية كل الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق ، خاصة في المؤسسات ذات المخزون بطيء الدوران ، وتصاغ هذه النسبة كمايلي :

نسبة السيولة المختصرة = ((القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة) ÷ الخصوم المتداولة) 100%

3. نسبة السيولة الجاهزة (الحالية) : توضح هذه النسبة مقدار النقدية المتاحة لدى المؤسسة في الوقت معين لمقابلة الالتزامات قصيرة الأجل ، وتقيس السيولة دون اعتبار الذمم أو المخزون وعليه ، فهي تبين للمؤسسة ، هل يجب عليها أن تحصل جزء من الذمم ، أم هي مجبرة على بيع البعض من مخزونها حتى تتمكن من مواجهة الدين قصيرة الأجل[2] ، وتكتب النسبة كمايلي :

نسبة السيولة الجاهزة = النقدية (القيم الجاهزة)÷ الديون قصيرة الأجل

[1] سعاد صادق بحيري ، إدارة توازن الأداء ، دار الثقافة للنشر ، اسكندرية ، مصر ، ، 2004 ، ص295

[2] زغيب مليكة وبوشنقير ميلود ، مرجع سابق ، ص38

ثالثا :نسب النشاط

تأتي هذه النسب لتكملة نسب التمويل والسيولة مع الأخذ بعين الاعتبار حجم نشاط المؤسسة لتسريع دوران باقي أصولها المتداولة. ويمكننا دراسة نسب النشاط من خلال مهلة ائتمان الزبائن ومهلة تسديد الموردين كمايلي[1] :

1- مهلة ائتمان الزبائن

مهلة ائتمان الزبائن = (الزبائن + أوراق القبض)÷ المبيعات السنوية x 360

تقيس هذه النسبة المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنها حتى يسددوا ما عليهم من ديون اتجاهها ، ويجب أن تتجاوز مدة 90 يوما عادة. وعلى العموم يجب مقارنتها دائما بنسبة أخرى هي مهلة تسديد الموردين.

2- مهلة تسديد الموردين

مهلة تسديد الموردين = (الموردين + أوراق الدفع)÷ المشتريات السنوية x 360

تبين هذه النسبة المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تتمكن من تسديد هما عليها من ديون. ويجب أن تكون أقل من مدة تسديد الزبائن ، حتى تتمكن المؤسسة من تحصيل ذممها لمواجهة هذه الديون.

رابعا :نسب المردودية

تعتبر هذه النسب على قدرة مسيري المؤسسة على الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة بفاعلية وكفاءة للحصول على العائد ، ومن أهم هذه النسب مايلي[2] :

1- المردودية المالية : تمثل هذه النسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة المستعملة ، وتحسب بالعلاقة التالية :

النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة x 100

من الأحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة حتى لا توجد المؤسسة صعوبات في جذب مساهمين جدد إذا كانت بحاجة إلى ذلك.

2- المردودية الاقتصادية : تعتبر هذه النسبة عن كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح وتحسب بالعلاقة التالية

النتيجة الصافية ÷ مجموع الأصول

[1] مبارك لسلوس ، مرجع سابق ، ص 49

[2] عباسي عصام ، تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات ، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر، 2012 ص 69

3- المردودية التجارية (نسبة الربحية الصافية) : تعتبر هذه النسبة مدى تحقيق المؤسسة لنتيجة صافية أي باستبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال ، وتحسب بالعلاقاة التالية : النتيجة الصافية ÷ رقم الأعمال خارج الضرائب.

لا يتوقف استخدام هذه النسبة على دراسة المؤسسة بذاتها فقط ، بل تسع إلى حد مقارنتها مع نسب المؤسسات التي تنشط في نفس القطاع ، لأن ضعف هذه النسبة أمام نسبة المؤسسات الأخرى يعنى ضعف وضعها التنافسي في قطاع نشاطها.

خلاصة الفصل :

على ضوء دراستنا لعملية اتخاذ القرار الإداري والمالي في المؤسسة يمكننا الاستخلاص بأن عملية اتخاذ القرار هي جوهر العملية الإدارية لأي تخصص وظيفي في المؤسسة.

ويعتبر القرار المالي من أصعب القرارات التي تقع على عاتق المدير المالي وتظهر مدى كفائتها وقدرته على تحمل المسؤولية ، للوصول إلى الأهداف المبتغاة لتحسين وضع المؤسسة مستقبلا وبالتالي تعظيم القيمة السوقية لها ، كما يتطلب ذلك تحليل البيانات المالية التي تتضمنها القوائم المالية ومناقشة نتائجها بانجاز ثلاثة خطوات رئيسية هي :

1. إعداد القوائم المالية
2. التحلي المالي للقوائم المالية
3. تقييم الوضع المالي للمؤسسة ، واتخاذ القرارات الضرورية.

وعلى ضوء هذه الخطوات ، استخلصنا من خلال المبحث الثالث أن التحليل المالي كأسلوب من الأساليب المساعدة في اتخاذ القرارات المالية سواء القرار الاستثماري ، القرار التمويلي ، قرار توزيع الأرباح ، من خلال استخدام النسب والمؤشرات المالية للحصول على معلومات تستخدم في اتخاذ القرارات المالية المثلى.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية
في مكتب خبير محاسب
ومحافظ حسابات

تمهيد

بعد تعرضنا في الجانب النظري إلى كل من ماهية النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبة الدولية و إلى ماهية الإفصاح، وإلى القوائم المالية الواجب الإفصاح عنها وفق النظام المحاسبي المالي و مدى دلالة القوائم المالية كأداة الإفصاح عن المعلومات اللازمة لمستخدمي القوائم المالية و المساهمة على التعرف على كيفية تحسين جودة القوائم المالية و الوصول بها إلى المستوى المطلوب من الإفصاح عن المعلومات الواجبة النشر في صلبها وفق النظام المحاسبي المالي .

ولإسقاط الجزء النظري على الجانب التطبيقي قمت بتربص عند مكتب خبير محاسب و محافظ حسابات الذي قام بإعطاء قوائم مالية تخص إحدى زبائنه و ذلك لعرض لنا القوائم المالية وفق النظام المحاسب المالي .

و سوف نتناول في هذا الفصل مبحثين هما:

- **المبحث الأول: تقديم نبذة تاريخية لمكتب خبرة المهنية .**
- **المبحث الثاني: دراسة تطبيقية للأحد زبائن المكتب خبرة مهنية.**

المبحث الأول : تقديم نبذة تاريخية لمكتب خبرة المهنية .

سنتناول في هذا المبحث التعريف بالمكتب محل الدراسة والخدمات التي يقدمها بدءا بمسك المحاسبة والخبرة القضائية وتدقيق الحسابات.

المطلب الأول : التعريف بالمكتب

يمكن تعريف المكتب حسب النص القانوني على أنه مكتب معترف به قانونا من خلال نشاطاته ومما يقدمه من خدمات للزبائن أصحاب السجلات المحاسبية ،فلمكتب هو عبارة عن إدارة خاصة متخصصة في الشؤون المحاسبية والمالية طبقا لقانون 2010بما يحتويه هذا مكتب من مسؤول عن العمال و الزبائن.

افتتح هذا مكتب في سنة 1992 على يد السيد مسؤول الأول وهو معتمد من طرف الدولة تحت إشراف المجلس و طني للمحاسبة و مهنتيه حسب اعتماده فيما يلي :

- **خبير محاسب؛**
- **محافظ حسابات؛**
- **محاسب معتمد.**

وتكمن مهمته بحيث تتعلق بتطبيق القانون (...)المؤرخ في (.....) و متعلق بالمهنة .

- **ربط محاسبة :** يكون بفتح اليوميات في إطار الخبرة المحاسبية ؛
- **خبرة محاسبة :** دراسة الملفات في إطار الخبرة محاسبية ؛
- **محافظ حسابات :** يستوجب على خبير المحاسبية تقييم أي تهديدي لمبدأ التقييد بالمبادئ الأساسي عندما يكون الخبير على علم أو من الافتراض أن يعلم بالظروف التي من شأنها الإخلال لهذا مبدأ.

على الخبير أن يأخذ بعين الاعتبار العناصر الكمية كما النوعية منها و إذا أدرك الخبير المحاسبي أنه غير قادر على تطبيق تدابير الحماية عليه عندئذ أن يعرض عن الاستمرار بتأدية الخدمة.

المطلب الثاني : تجهيزات المكتب وما شبه

يتضمن المكتب عدة أجهزة مختلفة بالمحاسبة ومنها أجهزة الكمبيوتر (03) علبة الأرشيف وخزائن تحمل ملفات الزبائن و أخرى متاحة لسجلات اليومية المتداولة يوميا و انترنت الخاصة بالشركات (**CNAS.CACOBATH**) .

كما يحتوي على الانترنت و كل ما يخص المهنة المحاسبية ،فمن ناحية العمال يحتوي على عاملتين مدمجتين الأولى متحصله على شهادة ليسانس في المحاسبة و المالية و الثانية متحصلة على شهادة ماجستير في علوم التسيير وعاملتين متربصين الاولى متحصلة على شهادة التكوين و التعليم المهني و الثانية متحصلة على شهادة ليسانس في محاسبة و مالية .

هناك أيضا أدوات محاسبية المتمتلة في النظام المحاسبي المالي SCF مخطط أو نموذج الضرائب وما شبه كتب القوانين المحاسبية منها القانون التجاري قانون العمل قانون الضرائب ....أيضا يوجد آلات طباعة آلات نسخ مثبت كهربائي خزانات لحمل الأرشيف ووثائق المخزنة من طرف الزبائن من بداية نشاطهم المهني فكل هذا موجود في المكتب الخبرة المهنية لدى الخبير المحاسبي .

المطلب الثالث : نشاط المكتب

يمثل نشاط المكتب بحيوية محاسبية مطبقة وفق القانون من خلال الطريقة المنتظمة في استقبال الزبائن والسهولة في التفاهم و التعامل بين العمال و الزبائن فالمكتب على ديمومة حسنة في طريقة التفاعل و التجاوب بصفة جديدة و منتظمة .

ومن بين الأدوات المتداولة في المكتب فعلى أي زبون له سجل أو عمل تجاري يجب أن يكون مرفق بهذه السجلات الآتية :

1- دفتر اليومية : حيث يتم الترقيم و التوقيع على هذا سجلات الذي يحتوي على سبعة و أربعون ورقة من طرف رئيس المحكمة و يستخدم هذا السجل الخاص بمؤسسة أو عمل تجاري في مختلف مراحله .

حسب الدراسات المنجزة في كيفية توضيح في الدفتر اليومية المتضمنة الحسابات الموجودة في سجل الأجرة المتمثلة في الحالة المدنية و الضمان الاجتماعي و الأجرة الخاضعة للضريبة ولكي تتحصل على الأجر الخاضع للضريبة بالعملية التالية :

- أجرة المنصب (SALAIRE DE BASE)،الضمان الاجتماعي (SS)، المبلغ الخاضعة للضريبة (IMPOSABLE)،ونقوم بتحميله في جهة المدين (DFBFT)و نقوم بتسجيل أيضا في جهة المدين (CNAS FRAIS DE PERSONNEL .IPS.IEP).

أما جهة الدائن (CRIDIT)نسجل الضريبة على السجل الإجمالي ، صندوق الضمان الاجتماعي ، و الأجر الصافي .

يقوم بجمع مبلغ الخاضع للضريبة +الضمان الاجتماعي +الضريبة على الدخل الإجمالي وهذه العملية تكون في الحسابات المختلفة. اما جهة الخزينة (TRESORERIE) نرصد الأجر الصافي ورقم الحساب (الصندوق ، البنك)

- صندوق الضمان الاجتماعي (CNAS)مضروب *في نسبة معينة (13.35)
- صندوق الوطني للعطل مدفوعة الأجر و البطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء و الأشغال العمومية والري (CACOBATH): أجرة المنصب في النسبة (12.75).

2- سجل التقويم : يتم الترقيم و التسجيل على هذا السجل الذي يحتوي على أربعة وتسعون صفحة من طرف رئيس المحكمة لاستعماله كسجل التقويم الخاص بمؤسسة أشغال البناء في مختلف مراحل التابعة لصاحب العمل .

3- سجل الموارد البشرية : سجل الحوادث العمل الذي يحتوي على سبعة و أربعون ورقة وهذا طبقا للسلطات المحولة وهو سجل يتم فيه متابعة الأعمال الإدارية اليومية و تستخدم في تخطيط الأعمال اليومية و مقسم إلى ساعات فهو نظام حماية الأجور .

4- سجل إنذار مفتشية العمل :يحتوي على سبعة وأربعون صفحة للسلطات المخولة لنا في هذا الشأن بحيث تكتب كل الملاحظات و الإنذارات من طرف المفتشية ويكون التاجر مسؤول عنه.

5- سجل العطلة السنوية : كل شخص يؤدي عملات نقاء أجر لصاحب العمل وتحت إمرته يشمل ذلك الأحداث من حيث التأهيل يستحق أن يأخذ عطلة أو إجازة .

6- سجل حوادث العمل : هو سجل تكتب فيه كل حوادث بحيث يكون فيه اسم المصاب ، نوع الحادث ، الاسم ، التاريخ الإصابة ، نوع الإصابة كل هذا على شكل تقرير .

هناك عدة تسجيلات موجودة في المكتب مثل سجل الوقاية ، سجل الأمن وطلب العمل.....

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية للأحد زبائن المكتب خبرة مهنية.

تعتبر القوائم المالية هي الصورة المعبرة لأداء أي مؤسسة خاصة إذا كانت القوائم تتميز بالشفافية و المصداقية و تعطي الصورة الحقيقة عن المركز المالي لها.

و سوف نقوم في هذا المبحث إلى عرض أهم القوائم المالية لأحد زبائن مكتب الخبرة المحاسبية ولديه أكثر من 18 سنة وهو زبون لدى المكتب وهو مقاول يقوم بتنفيذ المشاريع البناء و التشيد مشاريع البنية التحتية وغيرها من المشاريع الاستثنائية المختلفة ،و يختص أيضا هذا المقاول (الذي نتحفظ على اسمه) في العمارات السكنية و المنشآت التي يملكها أفراد أو حتى شركات الخاصة مملوكة للأفراد .

المطلب الأول: عرض القوائم المالية

1- عرض ميزانية الأصول

الجدول رقم(03-01) - ميزانية - أصول

الأصول المالية	2017			2016
	النتيجة الخامة	الاهتلاكات	النتيجة الصافية	النتيجة الصافية
الأصول غير الجارية				
فارق الحيازة Good will	—	—	—	—
التثبيتات غير المادية	—	—	—	—
التثبيتات مادية				
الأراضي	—	—	—	—
مباني	—	—	—	—
تثبيتات مادية أخرى	14071697	10162031	3909666	4317408
تثبيتات ممنوح امتيازها	—	—	—	—
التثبيتات الجاري انجازها	—	—	—	—
التثبيتات المالية				
سندات موضوعة موقع المعادلة	—	—	—	—
مساهمات أخرى وحسابات دائنة	—	—	—	—

	سندات أخرى مثبتة	__	__	__	__
	قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	618844	__	618844	4147052
	ضرائب مؤجلة على الأصل	__	__	__	__
مجموع الأصول غير الجارية		**14690541**	**10162031**	**4528510**	**8464460**
أصول جارية					
المخزونات والجاري انجازها		**39179283**	__	**39179283**	**37988005**
استخدامات مماثلة					
	الزبائن	380886	__	380886	380886
	المدينون الآخرون	__	__	__	__
	الضرائب وما شابهها	227300	__	227300	1348989
	حسابات دائنةأخرى واستخدامات مماثلة	__	__	__	__
الموجودات وما يماثلها					
	توظيفات وأصول مالية جارية	__	__	__	__
	الخزينة	16611730	__	16611730	10872963
مجموع الأصول الجارية		**56399199**	__	**56399199**	**50590840**
المجموع العام للأصول		**71089740**	**10162031**	**60927709**	**59055300**

المصدر: اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف الخبير المحاسب.

2- عرض ميزانية الخصوم

الجدول رقم (03-02) ميزانية – الخصوم

الخصوم	2017	2016
الأموال الخاصة		
رأس المال تم إصداره	107000	107000
رأس مال المستعان به	—	—
العلاوات والاحتياطات -الاحتيطات المدمجة (1)	5350	5350
فوارق إعادة التقييم	—	—
فارق المعادلة (1)	—	—
النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع) (1)	2741284	5018240
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى ترحيل من جديد	45252252	42046743
حصة الشركة المدمجة (1)	—	—
حصة ذوي الأقلية (1)	—	—
المجموع 1	**48105886**	**47177333**
الخصوم غير الجارية		
القروض والديون المالية	580000	750000
الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)	—	—
الديون الأخرى غير الجارية	—	—
المؤونات والمنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا	—	—
مجموع (2)	**580000**	**750000**
الخصوم الجارية		
الموردون والحسابات الملحقة	648000	1563740
الضرائب	5389310	4464612
الديون الأخرى	5044363	5099615
خزينة الخصوم	1160150	-
مجموع (3)	**12241823**	**11127967**
المجموع العام للخصوم (1)+(2)+(3)	**60927709**	**59055300**

المصدر: : اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف الخبير المحاسب.

3- عرض جدول الحسابات النتائج

الجدول رقم (03-03) جدول حسابات النتائج

البيان	2017	2016
رقم الأعمال	27432623	45646227
تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع	-10850000	-7689858
الإنتاج المثبت	—	—
إعانات الاستغلال	—	—
1- إنتاج السنة المالية	**16582623**	**37956369**
المشتريات المستهلكة	- 10923089	-28083248
الخدمات الخارجية الاستهلاكات الأخرى	-1339430	-2433210
2- استهلاك السنة المالية	**-12262519**	**-30516458**
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	**4320104**	**7439911**
أعباء المستخدمين	-756524	-1326617
الضرائب و الرسوم المدفوعات المماثلة	-430211	-841717
4- إجمالي فائض الاستغلال	**3133369**	**5271577**
المنتجات العملياتية الأخرى	18253	13500
الأعباء العملياتية الأخرى	-2596	-83815
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة	-407742	-183023
استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات	—	—
5- النتيجة العملياتية	**2741284**	**5018239**
المنتوجات المالية	—	—
الأعباء المالية	—	—
6- النتيجة المالية	—	—
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	**2741284**	**5018239**
الضرائب الواجبة دفعها عن النتائج العادية	—	—
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	—	—
مجموع منتجات الأنشطة العادية	—	—
مجموع أعباء الأنشطة العادية	—	—
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	—	—
عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيانها)	—	—
عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيانها)	—	—
9- النتيجة غير العادية	—	—

10- صافي نتيجة السنة المالية	**2741284**	**5018239**

المصدر: اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف الخبير المحاسب.

المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية

1- تحليل الميزانية(الأصول)

جدول الرقم (03-04): ميزانية (أصول) بعد حساب النسب المئوية والفروقات

الأصول المالية	المبالغ الصافية 2017	النسب المئوية	المبالغ الصافية 2016	النسب المئوية	الفرق
الأصول غير الجارية					
فارق الحيازة (good Will)	-	-	-	-	-
التثبيتات غير المادية	—	—	—	—	—
التثبيتات مادية					
الأراضي	—	—	—	—	—
مباني	—	—	—	—	—
تثبيتات مادية أخرى	3909666	6.41	4317408	7.31	(407742)
تثبيتات ممنوح امتيازها	—	—	—	—	—
التثبيتات الجاري انجازها	—	—	—	—	-
التثبيتات المالية					
سندات موضوعة موقع المعادلة	—	—	—	—	—
مساهمات أخرى وحسابات دائنة	—	—	—	—	—
سندات أخرى مثبتة	—	—	—	—	—
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	618844	1.015	4147052	7.022	(3528208)
ضرائب مؤجلة على الأصل	—	—	—	—	—

مجموع الأصول غير جارية	**4528510**	**7.43**	**8464460**	**14.33**	**393595 0) (**
الأصول الجارية					
المخزونات الجاري انجازها	39179283	64.30	37988005	64.32	1191278
الاستخدامات المماثلة					
الزبائن	380886	0.62	380886	0.64	0.00
المدينون الآخرون	—	—	—	—	—
الضرائب وما شابهها	—	—	—	—	—
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة	227300	0.37	1348986	2.28	(1121686)
الموجودات وما يماثلها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى	—	—	—	—	—
الخزينة	16611730	27.26	10872963	18.41	5738767
مجموع الأصول الجارية	**56399199**	**92.56**	**50590840**	**85.66**	**5808359**
المجموع العام للأصول	**60927709**	**100**	**59055300**	**100**	**1872409**

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف الخبير المحاسب .

من خلال ملاحظتنا لميزانية زبون جانب(الأصول) قدمنا تبريرات على المبالغ الموجودة في حساباتها كالآتي:

- بلغت مجموع **الأصول غير الجارية** 4528510 دينار جزائري، وذلك بنسبة مئوية تقدر ب% 7.43 من المجموع الكلي للأصول سنة 2017، مقارنة مع سنة 2016 التي بلغت فيها 8464460 دينار جزائري بنسبة 14.33% ، وهذا ما يعني أنها قد انخفضت بقيمة0 393595دينار جزائري ويرجع هذا الانخفاض الى نقص في قيمة تثبيتات ا في سنة 2016 كانت قيمة التثبيت 4317408 دينار جزائري وبنسبة % 7.31 أما في سنة 2017 كانت قيمة التثبيت منخفضة والتي قدرت ب 3909666 دينار جزائري وبنسبة 6.41%؛
- أما **الأصول الجارية** بلغت سنة 2017 بقيمة 56399199دينار جزائري وبنسبة % 92.56، أما سنة 2016بلغت بقيمة 50590840دينار جزائري بنسبة% 85.66 ،وهذا ما يعني أنها ارتفعت بقيمة 5808359 دينار جزائري ، و يرجع هذا لارتفاع إلى زيادة في قيمة المخزونات في سنة 2017 بلغت

قيمته ب39179283دينار جزائري وبنسبة% 64.30 لكن في سنة 2016بقيمة 37988005 وبنسبة% 64.32 ؛

وكذلك شهد حساب الخزينة ارتفاع 5738767 بقيمة دينار جزائري .

2 – تحليل الميزانية (خصوم)

جدول رقم (03-05)الميزانية (خصوم)بعد حساب النسب المئوية و الفروقات:

الخصوم	القيمة الصافية 2017	نسب المئوية	القيمة الصافية 2016	نسب المئوية	الفرق
الأموال الخاصة					
رأس المال الصادر	107000	0.17	107000	0.18	0
رأس مال مستعان به	—	—	—	—	—
العلاوات الاحتياطات- الاحتياطات المدمجة (1)	5350	0.008	5350	0.009	0.00
فارق إعادة التقييم	—	—	—	—	—
فارق المعادلة (1)	—	—	—	—	—
(النتيجة الصافية حصة المجمع) (1)	2741284	4.49	5018240	8.49	(2276956)
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى ترحيل من جديد	45252252	74.27	42046743	71.19	3205509
حصة الشركة المدمجة (1)	—	—	—	—	—
حصة ذوي الأقلية (1)	—	—	—	—	—
المجموع رؤوس الأموال الخاصة	**48105886**	78.95	**47177333**	79.88	928553
الخصوم غير الجارية					
القروض الديون المالية	580000	0.95	750000	1.26	(170000)
الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)	—	—	—	—	—
الديون الأخرى غير الجارية	—	—	—	—	—
المؤونات والمنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا	—	—	—	—	—
مجموع (2)	580000	0.95	750000	1.26	(170000)
الخصوم الجارية					
الموردون والحسابات الملحقة	648000	1.06	1563740	2.64	(0 9157)
الضرائب	5389310	8.84	4464612	7.56	924698

الديون الأخرى	5044363	8.27	5099615	8.63	(55252)
خزينة الخصوم	116150		—	—	—
مجموع (3)	12241823	**20.09**	11127967	18.84	1113856
المجموع العام للخصوم(1)+(2)+(3)	**60927709**	**100**	**59055300**	**100**	**1872409**

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف الخبير المحاسب .

من خلال ملاحظتنا لميزانية الزبون جانب (الخصوم) قدمنا تبريرات على المبالغ الموجودة في حساباتها كالآتي:

- نجد في ميزانية خصوم مجموع الأموال الخاصة سنة 2017يقدر ب48105886 دينار جزائري أي بنسبة 78.95% من مجموع الخصوم مقارنة مع سنة 2016بلغت 4717733دينار جزائري بنسبة 79.88% قدر الارتفاع ب928553 دينار جزائري وهذا ما يعني أن هناك ارتفاع في الأموال الخاصة ويتمثل في حساب المرحل من جديد بقيمة 3205509 دينار جزائري؛
- كما نجد في الخصوم غير الجارية انخفاض بقيمة 170000دينار جزائري وهذا راجع إلى انخفاض في قيمة القروض الديون المالية ؛
- أما الخصوم الجارية تعادل قيمتها 12241823 دينار جزائري سنة 2017 بنسبة 20.09% من مجموع الخصوم و11127967سنة 2016 وهذا ما يدل على وجود ارتفاع في قيمة الخصوم الجارية بقيمة 1113856دينار جزائري وهذا ما يبرر بالانخفاض المشهود في حساب الموردون والحسابات الملحقة.

3- تحليل جدول حسابات النتائج

الجدول رقم (03-06)حسابات النتائج بعد حساب الفرق.

البيان	2017	2016	الفرق
رقم الأعمال	27432623	45646227	-18213604
تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع	-10850000	-7689858	**(3160142)**
الإنتاج المثبت	—	—	—
إعانات الاستغلال	—	—	—
1- إنتاج السنة المالية	**16582623**	**37956369**	**(21373746)**
المشتريات المستهلكة	- 10923089	-28083248	17160159
الخدمات الخارجية الاستهلاكات الأخرى	-1339430	-2433210	1093780
2- استهلاك السنة المالية	**-12262519**	**-30516458**	**18253939**
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	**4320104**	**7439911**	**(3119807)**
أعباء المستخدمين	-756524	-1326617	570093
الضرائب و الرسوم المدفوعات المماثلة	-430211	-841717	411506
4- إجمالي فائض الاستغلال	**3133369**	**5271577**	**(2138208)**
المنتجات العملياتية الأخرى	18253	13500	4753
الأعباء العملياتية الأخرى	-2596	-83815	81219
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة	-407742	-183023	(224719)
استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات	—	—	—
5- النتيجة العملياتية	**2741284**	**5018239**	**(2276955)**
المنتوجات المالية	—	—	—
الأعباء المالية	—	—	—
6- النتيجة المالية	—	—	—
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	**2741284**	**5018239**	**(2276955)**
الضرائب الواجبة دفعها عن النتائج العادية	—	—	—
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	—	—	—
مجموع منتجات الأنشطة العادية	—	—	—
مجموع أعباء الأنشطة العادية	—	—	—
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	___	—	—
عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيانها)	—	—	—
عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيانها)	—	—	—

9- النتيجة غير العادية	—	—	—
10- صافي نتيجة السنة المالية	**2741284**	**5018239**	**(2276955)**

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف الخبير المحاسب .

إن جدول حساب النتائج قد عرض وفقا لمتطلبات عرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي، يتألف حساب النتائج من مجموعتين: الأولى تمثل إيرادات الدورة، أما الأخرى فهي تمثل استهلاكياتها، وبالتالي فقراءة هذه القائمة تعطي فكرة أولية واضحة عن النتيجة الصافية للمؤسسة.

- **رقم الأعمال:** إن رقم الأعمال قدرت قيمته في سنة 2017ب 27432623دج اي انه انخفض قيمته مقارنة بسنة 2016 التي قدر ب 45646227دج ، وقدرت قيمة الانخفاض ب 18213604دج ؛
- **النتيجة الصافية:** ان النتيجة ا قدرت قيمتها في سنة 2017 ب 2741284 دج أي أنها انخفضت قيمتها مقارنة بسنة 2016 التي قدرت ب 5018239دج وقدرت قيمة الانخفاض ب2276955 دج ؛
- **القيمة المضافة** :إن قيمة المضافة في سنة 2017قدرت ب 4320104دج أي أنها انخفضت مقارنة بدورة 2016 وقدر مبلغ الانخفاض 3119807دج ؛
- **استهلاك السنة المالية:** إن استهلاك السنة المالية تنقسم إلى:
  - **المشتريات المستهلكة :**حيث بلغت قيمتها في 2017الت تقدر ب 10923089 - دج وهي سالبة إذ أنها انخفضت مقارنة بالسنة الماضية التي كانت قيمتها 28083248-دج ؛
  - **الخدمات الخارجية والاستهلاكات لأخرى :** التي قدرت في سنة 2017 بقيمة سالبة أيضا ب 1339430- دج وهي قيمة منخفضة بالنسبة لدورة 2016 التي كانت قيمتها سالبة 2433210-دج ؛
- **أعباء المستخدمين:** إذا بلغت في 2017 ب 756524-وانخفض بنسبة لدورة 2016 بقيمة 1326617- ؛
- **الضرائب والرسوم والمدفوعات ومشابهة** : حيث إن مبلغ الإجمالي لها لسنة 2017 قدرت ب 430211 –دج أي أنها انخفضت بالنسبة لدورة 2016 ؛
- **الأعباء العملياتية أخرى :** إن هذه الأعباء غير موجودة في مؤسسة أي أنها منعدمة ؛
- **الأعباء المالية :** إن هذه الأعباء غير موجودة في مؤسسة أي أنها منعدمة .

خلاصة الفصل

لقد قمنا في هذا الفصل بعرض القوائم المالية لزبون لدى خبير محاسب و محافظ حسابات من الميزانية، جدول حسابات النتائج ، والقيام بتحليل هذه القوائم المالية أن إلا هذه القوائم تعتبر الجوهر الرئيسي للتقارير المالية و توصلنا إلى النتائج التالية :

- لم يستعمل الخبير المحاسبي كل القوائم المالية مثل جدول التدفقات وجدول تغير رؤوس الأموال و الملاحق؛
- وجود نقص للبيانات المعروضة فهي لا تعبر كلية عن مصداقية و موضوعية العمليات التي قام بها الخبير المحاسبي؛
- افتقار الإفصاح عن المعلومات لأن المؤسسات الخاصة تقوم بالإفصاح لكن بتحفظ و عدم إعطاء جميع الحقائق الملزم الإفصاح عنها .

الخاتمة العامة

الخاتمة:

حاولنا من خلال الموضوع دور القوائم المالية وفق الظام المحاسبي في اتخاد القرارات المالية , معالجة إشكالية البحث والمتمثلة في:

ما مدى الإعتماد على القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في اتخاد المؤسسة لقراراتها المالية؟

ودلك من خلال الفصول الثلاث لهده الدراسة التى وضعت في ضل الفرضيات الأساسية المعتمدة وباستخدام المناهج والأدوات المشار الها في المقدمة ,ثم الوصول إلى النتائج والإقتراحات التالية :

أولا : اختبار الفرضيات

الفرضية الاولى : النظام المحاسبي المالي العمود الفقري للإقتصاديات الناجحة, والد من شانه ايجاد الحلول للمشاكل التي تعاني منها المؤسسات, سواء من الناحية التنظيمية أو المالية, من هنا تبرز ضرورة وجود نظام محاسبي مالي داخل المؤسسسة للتاكد من فعالية وتدارك الانحرافات واتخاد الاجراءات الصحيحة في الوقت المناسب, بما يحقق أهداف إقتصادية .

الفرضية الثانية : تساهم القوائم المالية في المؤسسة في اتخاد القرارت المالية للتنبيه بالاحترافات المتعلقة بمؤشرات التوازن المالي , وبعدم توازن الهيكل المالي , وارتفاع الخطر المالي, من خلال زيادة الديون وبالتالي الابتعاد عن التخصيص الامثل للموارد المالية , مما يعني ضرورة تعديل قرارات التمويل أو البحث عن قرار تمويلي بديل , وعليه تظهر مساهمة القوائم المالية باتخاد القرارت المالية في منح المؤسسة مرونة مالية .

الفرضية الثالثة : القرارت المالية تعتبر جوهر عمل الإدارة المالية فهي تهتم بتدوير الأموال وأوجه صرفها بغية تحقيق أهداف المؤسسة من حيث تعظيم قيمتها في التوليفة الجيدة بين قرارات الإستثمار ,التمويل, توزيع الأرباح تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة, بحيث أن هناك ارتباط وثيق بين مختلف هده القرارات .

الفرضية الرابعة : إن المعلومات المالية التي تقيم بها المؤسسة أدائها ووضعها المالي , والوسيلة المستعملة لايصال هده المعلومات هي التقارير المالية بصفة عامة والقوائم المالية بصفة خاصة , والتي يجب أن تكون ملائمة وموثوقة حتى يمكن استعمالها في القرارات المتعلقة بالمؤسسة .

النتائج المستخلصة من الدراسة :

- ✓ تطبيق النظام المحاسبي المالي أحدث تغيير في حصيل القوائم المالية للمؤسسات الإقتصادية ,
- ✓ القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي تسمح بانتاج معلومات صادقة وواضحة وسهلة الفهم وقبلة للمقارنة , والتي من خلالها تزيد الثقة التي تسود بين المتعاملين في سوق رأس المال , مما يؤدي إلى زيادة في المعاملات المالية .
- ✓ طريقة عرض القوائم المالية تسهل على المستثمر قرار الإستثمار من عدمه .
- ✓ تعتبر القرارت المالية (قرار التمويل, قرار الإستثمار, وقرار توزيع الأرباح) من أهم العناصر في المؤسسة, إد على أسسها يتحد مستقبل هده الأخيرة, فكلما كان القرار المالي المتخد رشيد كلما أدى هادا إلى الوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها من طرف المؤسسة .
- ✓ يعتبر قرار الإستثمار قرارا استراتيجيا ومهما يتطلب اتخاده دراسة جيدة ومعمقة, الأن هاددا القرار نتائجه غير أكيدة ومرتبطة بالمستقبل, هادا ما يجعله أخطر وأهم القرارات المالية .

- ✓ يعتبر التمويل بشبه الأموال الخاصة أسلوب جديد في التمويل إد جاء ليحل مشكلة الرقابة على المؤسسة في حال الرفع

في رأس المال نقدا .

- ✓ أصبح قرار توزيع الأرباح من أهم المعلومات التي ترفع من سعر سهم المؤسسة في السوق المالي والعكس في حال قررت المؤسسة عدم توزيع أرباحها, بحيث يفقد قرار توزيع الأرباح معناه في حال عدم تقسيم رأس المال بين العديد من المساهمين .

التوصيات :

- ✓ تلقين مبادئ النظام المحاسبي المالي للمحاسبين المهنيين والأجراء المكلفين باعداد القوائم المالية ؤمراقبتها بصورة دائمة .
- ✓ تأهيل متخدي القرارات ليتمكنوا من معاجة المواقف الإدارية التي تتطلب قرارات صعبة .
- ✓ ضرورة توعية المسؤولين في المؤسسة بأهمية ودور القوائم المالية في اتخاد القرارات المالية .
- ✓ على المؤسسة أن تعتمد على بعض المؤشرات والنسب المالية من أجل معرفة الوضعية المالية لها بصورة واضحة ودقيقة .

أفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لدور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في اتخاد القرارات المالية وبعد استخلاصنا للنتائج المذكورة, يرى الباحث أنه ما زالت بعض النقاط يمكن التطرق اليها وتكون أساسا لبحوث لاحقة وتتمثل في الآتي:

1. دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في تقييم تنافسية المؤسسة الإقتصادية .
2. أثر القرارات المالية على أهداف المؤسسة الإقتصادية .
3. أثر الهيكل المالي للمؤسسة الإقتصادية في اتخاد القرارات المالية .

أولا:المراجع باللغة العربية

الكتب:

1. إسماعيل ابراهيم جمعة و زينات محمد محرم, المحاسبة الادارية ونمادج بحوث العمليات في اتخاد القرارات , الدار الجامعية, الاسكندرية, مصر, 2000 .
2. أمين السيد أحمد لطفي, إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة,ط1,الدار الجامعية,الاسكندرية, مصر,2008.
3. حسين علي شرقي, نظرية القرارات الإدارية مدخل في الإدارة, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة,عمان,الاردن, 1997.
4. حمزة محمود زبيدي, الإدارة المالية المتقدمة, دار الوراق للنشر والتوزيع, عمان, الاردن, 2004.
5. رضوان حلوه حنان, النمودج المحاسبي المعاصر من المبادئ الى المعايير, دار وائل للنشر,عمان, الاردن, 2006.
6. زغيب مليكة و بوشنقير ميلود, التسيير المالي, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2011.
7. شغيب شنوف, محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية, مكتبة الشركة الجزائرية, بوداود, الجزائر, 2008.
8. طارق عبد العال حماد, موسوعة معايير المحاسبة, الدار الجامعية, الاسكندرية, مصر, 2006.
9. عبد الستار الكبيسي, الشامل في مبادئ المحاسبة, دار وائل للنشر, عمان, الاردن, 2003.
10. عبد الغفار حنفي, أساسيات التمويل والإارة المالية, الدار الجامعية, الاسكندرية, مصر, 2002.
11. عبد الناصر ابراهيم نور وآخرون, أصول المحاسبة المالية, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة, عمان, الاردن, 1999.
12. لخضر علاوي, نظام المحاسبة المالية سير الحسابات وتطبيقاتها, متيجة للطباعة, الجزائر, 2010.
13. مبارك لسلوس, التسيير المالي, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, الجزائر, 2012.
14. محمد بوتين, المحاسبة العامة للمؤسسة,ديوان المطبوعات الجامعية,ط5 ,الجزائر, 2005.
15. محمد بوتين, المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية, متيجة للطباعة, الجزائر, 2010.
16. محمد حافظ حجازي, دعم القرارات في المنظمات, دار الوفاء للنشر, الاسكندرية, مصر, 2006.
17. محمد صالح الحناوي وآخرون, أساسيات الإدارة المالية, الدار الجامعية, الاسكندرية,مصر, 2001.
18. محمد عبد العزيز عبد الكريم, الادارة المالية و التخطيط المالي, مكتبة عين الشمس, الاسكندرية, مصر,1995.
19. مسعود صديقي وآخرون, المحاسبة المالية طبقا ل I.A.S/ I.F.R.S, دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع, عين مليلة, الجزائر, 2014.

20. منعم زمرير الموسوي, اتخاد القرارات الإدارية, دار اليازوري العلمية, عمان, الاردن, 1998.
21. موسى بودهان, الاطار القانوني للنظام المحاسبي المالي, دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع, عين مليلة, الجزائر, 2010.
22. هوام جمعة,المحاسبة المعمقة وفقا لFCS وSRFI/ SAI2009/2010,ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2011.
23. هيثم محمد الزعبي, الإدارة والتحليل المالي, دار الفكر للطباعة والنشر, عمان, الاردن, 2000.
24. الياس بن ساسي و يوسف قريشي, التسيير المالي(الادارة المالية) , ج1 , دار وائل للنشر, عمان, الاردن, 2011.

الرسائل و الأطروحات الجامعية:

1- اسماعيل مناصريه, دور نظام المعلومات الادارية في الرفع من فعالية عملية اتخاد القرارات الادارية, مدكرة ماجستير في إدارة الأعمال, جامعة محمد بوضياف, المسيلة, الجزائر, 2004.
2- بدوي الياس, دور تطبيق (FCS) وفق المعايير الدولية في معالجة أثر التضخم من القوائم المالية, مدكرة ماجستير في العلوم التجارية, تخصص محاسبة وجباية, جامعة قاصدي مرباح ورقلة, الجزائر, 2012.
3- بلواحد زكرياء وعبد الواحد محمد, المراجعة الداخلية ودورها في اتخاد القرار, مدكرة ماستر في العلوم التجارية, جامعة منتوري قسنطينة,الجزائر, 2011.
4- بن خليفة حمزة, دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة, مدكرة ماجستير, تخصص محاسبة, جامعة محمد خيضر بسكرة, الجزائر, 2012.3
5- بن سبع الياس, استعمال الأساليب الكمية في إدارة النقل, مدكرة ماجستير في بحوث العمليات و تسيير المؤسسات, جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان, الجزائر, 2010.
6- حفصة زيرار, دور دراسة الجدوى المالية في اتخاد القرار الإستثماري, مدكرة ماستر تخصص مالية مؤسسة, جامعة قاصدي مرباح ورقلة, الجزائر, 2013.
7- حليمة خليل الجرجاوي, دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ باسعار الأسهم, مدكرة ماجستير تخصص محاسبة وتمويل, الجامعة الاسلامية, غزة, 2008.
8- حواس صلاح, التوجه الجديد نحو معايير الابلاغ المالية الدولية, اطروحة دكتوراه, جامعة الجزائر3,2008.
9- زراقة انتصار, أثر القرار المالي على اهداف المؤسسة الإقتصادية, مدكرة ماستر تخصص مالية واقتصاد دولي, جامعة محمد خيضر بسكرة, الجزائر, 2013.

10- سعيدة عزة, دور المراجعة الخارجية ومساهمتها في ترشيد القرارات المالية, مدكرة ماستر تخصص تدقيق محاسبي, جامعة حمو لخضر الوادي, الجزائر,2013.

11- شناي عبد الكريم, تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية, مدكرة ماجستير في علوم التسيير, تخصص محاسبة, جامعة الحاج لخضر باتنة, الجزائر, 2009.

12- صخري جمال عبد الناصر, التحليل المالي كأداة لاتخاد القرارات في المؤسسات الجزائرية, مدكرة ماستر في علوم التسيير, تخصص مالية,جامعة قاصدي مرباح ورقلة, الجزائر, 2013.

13- عباسي عصام, تأثير جودة المعلومة المالية في تقييمالاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاد القرارات, مدكرة ماستر في علوم التسيير, جامعة قاصدي مرباح ورقلة, الجزائر, 2012.

14- عبد الهادي بوقفة, أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على مكونات القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية, مدكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة, تخصص محاسبة وجباية معمقة, جامعة قاصدي مرباح ورقلة, الجزائر, 2011.

15- عجيلة حنان, فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية, مدكرة ماجستير, تخصص أنظمة المعلومات ومراقبة التسيير, جامعة قاصدي مرباح ورقلة, الجزائر, 2013.

16- عزة الازهر, عرض ومراجعة القوائم المالية في ضل معايير المحاسبة الدولية و المراجعة الدولية, مدكرة ماجستير, تخصص محاسبة وتدقيق, جامعة سعد دحلب البليدة, الجزائر, 2009.

17- لزعر محمد سامي, التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي, مدكرة ماجستير في علوم التسيير, تخصص الادارة المالية, جامعة منتوري قسنطينة, الجزائر, 2012.

18- لزهاري زواويد, دراسة تاثير سياسة توزيع الارباح على السلوك التمويلي للمؤسسة الاقتصادية المدرجة في البورصة, مدكرة ماستر تخصص مالية المؤسسة, جامعة قاصدي مرباح ورقلة, الجزائر, 2012.

19- ناصر محمد علي المجهلي, خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاد القرارات, مدكرة ماجستير في علوم التسيير, تخصص محاسبة, جامعة الحاج لخضر باتنة, الجزائر, 2009.

20- نور الهدى حنونة, لوحة القيادة كأداة لترشيد قرار التمويل في المؤسسة الإقتصادية, مدكرة ماستر تخصص مالية المؤسسة, جامعة قاصدي مرباح ورقلة, الجزائر, 2012.

21- اليمين سعادة, استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها, مدكرة ماجستر تخصص إدارة أعمال, جامعة الحاج لخضر باتنة, الجزائر, 2009.

القوانين والمراسيم

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية, القانون رقم07-11 المؤرخ في 15 دي القعدة 1428 هـ الموافق ل 25 نوفمبر 2007, المتضمن النظام المحاسبي المالي, العدد74.

2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية, مرسوم تنفيدي رقم 08-156 المؤرخ في 20 جمادي الأولى1429 هـ الموافق ل 26 ماي 2008, المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 دي القعدة 1428 هـ الموافق ل 25 نوفمبر 2007, المتضمن النظام المحاسبي المالي, العدد27 .
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية, القرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق ل 26 جويلية 2008, يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكدا مدونة الحسابات وقواعد سيرها, العدد 19.

المؤتمرات والملتقيات

1- بشير بن عيشي وعمار بن عيشي, الملتقى الدولي حول معايير المحاسبة الدولية (SAI-SRFI-SASPI) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات, مداخلة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية, جامعة قاصدي مرباح بورقلة, الجزائر, يومي 24و25 نوفمبر, 2014.
2- ربيع بوصبيع العايش وآخرون, الملتقى الوطني حول واقع آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر, مداخلة جدول سيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي, جامعة حمو لخضر بالوادي, الجزائر, يومي 5و6 ماي, 2013.
3- سليمان بلعور وعبد القادر قطيب, الملتقى الدولي حول معايير المحاسبة الدولية (SAI-SRFI-SASPI) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات, مداخلة متطلبات مهنة المحاسبة في ضل النظام المحاسبي المالي, جامعة قاصدي مرباح بورقلة, الجزائر, يومي 24و25 نوفمبر, 2014.
4- عزوز علي ومتناوي محمد, الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية, مداخلة متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المالي المحاسبي الجديد, جامعة حمو لخضر بالوادي, الجزائر, يومي17و18 جانفي, 2010.
5- مليكة زغيب و إلياس بوجعادة, الملتقى الدولي حول صنع القرار بالمؤسسة الإقتصادية, دراسة أسس صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية, كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة محمد بوضياف بالمسيلة, الجزائر, أفريل 2009.

المجالات المحكمة:

1. بركان دليلة, تأثير الإتصال غير الرسمي على عملية اتخاد القرار, أبحاث إقتصادية وإدارية, العدد العاشر, جامعة محمد خيضر بسكرة, الجزائر, ديسمبر 2011.
2. محمد زرقون, أثر الاكتتاب العام على سياسات توزيع الأرباح في المؤسسات الإقتصادية المسعرة في البورصة, مجلة الباحث, العددالثامن, جامعة قاصدي مرباح بورقلة, الجزائر, أوت 2010.

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 0 0 3 9 0 1 0 0 9 6 8 4 3

Désignation de l'entreprise

SARL POLYMA INDUSTRY
Activité : PRODUCTION DU PLASTOQUE
Adresse ZONE INDUSTERIELLE TIZI MASCARA

Exercic clos le : 31/12/2015

BILAN PASSIF

PASSIF	2015	2014
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	50 000 000	50 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	864 724	864 724
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat part du groupe (1)	(841 912)	645 147
Autres capitaux propres-Report à nouveau	2 817 623	2 172 476
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	52 840 435	53 682 347
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières	4 700 000	4 700 000
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits comptabilisés d'avance		
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	4 700 000	4 700 000
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	23 405 998	26 031 171
Impôts	103 392	266 037
Autres dettes	108 686 940	93 262 122
Trésorerie Passif		
TOTAL PASSIFS COURANTS III	132 196 331	119 559 331
TOTAL GENERAL PASSIF	189 736 766	177 941 679

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 0 0 0 0 3 9 0 1 0 0 9 6 8 4 3

Désignation de l'entreprise

SARL POLYMA INDUSTRY
Activité : PRODUCTION DU PLASTOQUE
Adresse ZONE INDUSTERIELLE TIZI MASCARA

Exercice clos le : 31/12/2015

BILAN (ACTIF)

Serie G n°2 (2010)

ACTIF	2015			2014
	Montants bruts	Amortissements, provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	301 314		301 314	301 314
Immobilisation corporelles				
Terrain	900 000		900 000	900 000
Batiments	1 048 334	227 963	820 371	820 371
Autres immobilisations corporelles	59 137 035	28 305 732	30 831 302	30 831 302
Immobolisation en cession				
Immobilisation en cours				
Immobilisation financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Pret et autres actifs financiers non courants				
Impots différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	61 386 684	28 533 695	32 852 988	32 852 988
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	80 621 593		80 621 593	69 158 424
Créances et emplois assimilés				
Clients	38 617 998		38 617 998	35 437 173
Autres débiteurs	25 871 097		25 871 097	25 871 097
Impots et assimilés	5 922 694		5 922 694	4 926 590
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Tresorerie	5 850 395		5 850 395	9 695 404
TOTAL ACTIF COURANT	156 883 778		156 883 778	145 088 690
TOTAL GENERAL ACTIF	218 270 462	28 533 695	189 736 766	177 941 679

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 0 0 3 9 0 1 0 0 9 6 8 4 3

Désignation de l'entreprise

SARL POLYMA INDUSTRY
Activité : PRODUCTION DU PLASTOQUE
Adresse ZONE INDUSTERIELLE TIZI MASCARA

Exercice du 01/01/2015 au 31/12/2015

COMPTE DE RESULTATS

RUBRIQUES		2015		2014	
		Débit (en Dinars)	Crédit (En Dinars)	Débit (en Dinars)	Credit (en Dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués		9 316 354		11 151 520
	Prestations de services				231 910
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais,remises,ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais,remises,ristournes			9 316 354		11 383 430
Production stockée ou déstockée					
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			9 316 354		11 383 430
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		14 102 305		3 224 664	
Autres approvisionnements					
Variations des stocks			11 463 168		
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations					
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations				
	Entretien, réparations et maintenance	8 700		8 250	
	Primes d'assurances			54 108	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	172 500		85 500	
	Publicité	277 840		390 050	
	Déplacement, missions et réceptions				
Autres services		2 424 010		1 848 929	
Rabais,remises,ristournes obtenus sur exercices extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		5 520 187		5 611 503	
III - Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			3 796 166		5 771 926
Charges de personnel		4 406 568		4 850 193	
Impôts et taxes et versements assimilés		137 677		176 647	
IV-Excédent brut d'exploitation		748 078			745 086

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 0 0 3 9 0 1 0 0 9 6 8 4 3

Désignation de l'entreprise

SARL POLYMA INDUSTRY
Activité : PRODUCTION DU PLASTOQUE
Adresse ZONE INDUSTERIELLE TIZI MASCARA

Période du : 01/01/2015 au 31/12/2015

COMPTE DE RESULTATS

	2015		2014	
	Débit (en Dinars)	Crédit (En Dinars)	Débit (en Dinars)	Crédit (en Dinars)
Autres produits opérationnels		72 557		108 000
Autres charges opérationnelles				
Dotations aux amortissements				
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel	675 521			853 086
Produits financiers				
Charges financières	166 391		56 538	
VI-Résultat financier	166 391		56 538	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	841 912			796 547
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (Charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats			151 400	
Impôts différés (variations) sur résultats				
IX - RESULTAT DE L'EXERCICE	841 912			645 147

(*) A détailler sur état annexe à joindre.

الملخص:

مع الظروف الاقتصادية الراهنة وخاصة مع توجه الجزائر إلى اقتصاديات السوق، أمسى من الضروري تعديل النظام الحاسبي المعتمد لعدم مواكبته للبيئة الجديدة التي تولدت مع مختلف الإصلاحات الاقتصادية، وكخطوة عملية قامت الجزائر بإصلاح نظامها المحاسبي وفق ما يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية وهي تجسيدها ل القانون رقم 07_ 11المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 ، والمقرر تطبيقه في2010/01/01 على كل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

وبالتالي كان لزاما على المحاسبة أن تتطور وتلبي الاحتياجات الجديدة للمستخدمين من المعلومات الملائمة عن طريق القوائم المالية، والتي تساعد على اتخاذ وترشيد القرارات المختلفة خاصة منها المالية.

ولدراسة ذلك قمنا بإسقاط الجانب النظري على مكتب خبير محاسب ومحافظ حسابات لمعرفة مدى الاعتماد على القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات المالية.

Résumé

Avec les conditions économiques actuelles, en particulier avec l'approche de l'Algérie aux économies de marché, il est devenu nécessaire de mettre en place le système informatisé adopté pour ne pas faire face au nouvel environnement engendré par différentes réformes économiques. conforme aux normes comptables internationales et est reflétée dans la loi n ° 07-11 du 25 novembre 2007 et applicable dans tous les 01/01/2010 institutions économiques algériennes.

Et donc j'ai dû faire de la comptabilité pour évoluer et répondre aux nouveaux besoins des utilisateurs de l'information appropriée à travers les états financiers, ce qui aide à prendre des décisions et la rationalisation des différents financiers privés, Pour enquêter, nous devons laisser tomber le côté théorique la World Cup Royal Foundation de Valley ID Comment pouvons-nous contribuer aux états financiers en conformité avec le système de comptabilité financière dans la prise de décision financière.